

Distr.: General
26 February 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثلاثون
٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

بنغلاديش

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-02898(A)



* 1 8 0 2 8 9 8 *

أولاً - المقدمة والمنهجية

المقدمة

١- أحرزت بنغلاديش تقدماً بارزاً في مجال حقوق الإنسان منذ تولي الحكومة الديمقراطية الحالية، برئاسة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، مقاليد الحكم في عام ٢٠٠٩. وقد انعكست الجهود التي بذلتها الحكومة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ من أجل كفالة حقوق الإنسان للجميع، وما حققتة من إنجازات في تلك الفترة، في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل.

٢- وترى بنغلاديش أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً. وانطلاقاً من التزام بنغلاديش الدستوري بتحقيق "مجتمع يكفل سيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية والحرية، والمساواة والعدل، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين"، اعتمدت بنغلاديش سياسات تقدمية بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. وواصلت حكومة بنغلاديش، في الآونة الأخيرة، الاستثمار في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وآليات المساءلة، وضمان حقوق وسلامة العاملين، بمن فيهم العاملون خارج البلد وداخله، وتعزيز حرية الكلام والتعبير والإعلام، وتحسين الوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية عن طريق إيصال تكنولوجيا المعلومات إلى عتبة أبواب المواطنين. وتمت مواءمة خطة التنمية الوطنية بما يتفق والالتزامات الدولية التي تركز على المساواة والشمول. ولا تزال المبادرات السياسية تولى أولوية للمساواة بين الجنسين وحماية المرأة والطفل من العنف. وواصلت بنغلاديش تسليط الضوء في المحافل الدولية على مسألتها حقوق الإنسان والعدالة بوصفهما من العناصر الأساسية لأي خطاب عالمي بشأن التحديات العالمية القائمة والناشئة، مثل التطرف المصحوب بالعنف، وتغير المناخ، والنزوح الجماعي للسكان^(١).

٣- وواجهت بنغلاديش صعوبات في إعمال التزاماتها بشأن حقوق الإنسان نتيجةً للتدفق المفاجئ لنحو مليون مشرد قسراً من مواطني ميانمار (الروهينجيا) إلى بنغلاديش. وانطلاقاً من الاعتبارات الإنسانية، ساندت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة ومواطنو بنغلاديش المشردين الروهينجيا وفتحوا لهم بيوتهم وقلوبهم وتقاسموا معهم مواردهم. وأقرت الأستاذة يانغي لي، المقررة الخاصة المعنية بالوضع في ميانمار، مؤخراً، بأن شعب بنغلاديش - أظهر للعالم ما تعنيه كلمة "الإنسانية" عن طريق مواصلة استضافته للروهينجيا رغم ما يواجهه من مشاق".

٤- ورغم هذه الصعوبات المؤسفة، بالإضافة إلى التحديات الأخرى التي تفرضها التهديدات العالمية الناشئة، ظلت بنغلاديش على التزامها ببذل أفضل جهودها من أجل تنفيذ التوصيات التي قبلتها في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. ورغم استمرار وجود مجالات لم تُتناول بالشكل المناسب، تقرر بنغلاديش على نحو مسؤول بالثغرات القائمة وتجدد التزامها بمواصلة جهودها بالتعاون مع شركائها الدوليين من أجل تحقيق تقدم أكبر وأوسع نطاقاً في دعم حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية.

المنهجية

٥- يتضمن هذا التقرير معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات المقبولة في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لبنغلاديش في عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى أفضل الممارسات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة شاملة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وقبل إعداد هذا التقرير، نُظِم برنامج توجيهي بالشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان استهدف توعية المسؤولين الحكوميين المعنيين بإجراءات إعداد التقرير. وأعقب ذلك تجميع التوصيات في فئات محددة، وإعداد استبيان بحسب المسائل. وبناءً على الاستبيان، قدمت الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية المعنية معلومات عن تنفيذ التوصيات. وعقدت حكومة بنغلاديش مشاورات متعددة مع الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني (المرفق الثاني) في سياق عملية إعداد هذا التقرير. وشاركت الحكومة أيضاً في حلقات العمل والمشاورات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني بشأن الاستعراض الدوري الشامل وعمليات الإبلاغ الأخرى البديلة فيما يتعلق بالهيئات التعاقدية.

ثانياً- الآلية الدولية لحقوق الإنسان، وبنغلاديش^(٢)

٦- بذلت حكومة بنغلاديش كل جهد ممكن لتنفيذ التوصيات التي قبلتها في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل^(٣)، البالغ عددها ١٩١ توصية. وأُجري استعراض لمنتصف المدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ من أجل متابعة التقدم المحرز من أجل تنفيذ التوصيات^(٤).

٧- وقدمت الحكومة، في سياق تنفيذ التزامها بأن تتعاون مع الآلية الدولية لحقوق الإنسان، التقريرين الأوليين المتعلقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في عام ٢٠١٥، والتقريرين الأوليين المتعلقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٥) والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في عام ٢٠١٧. وإضافةً إلى ذلك، قدمت الحكومة تقريرها الدوري الثامن بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في عام ٢٠١٥^(٦). كما شاركت الحكومة في جلسات تحاور مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالعمال المهاجرين، في عام ٢٠١٧، ومع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في عام ٢٠١٦، ومع لجنة حقوق الطفل، في عام ٢٠١٥. وعلاوةً على ذلك، استضافت الحكومة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويسّرت بنغلاديش أيضاً زيارتين قامت بهما المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. واستجابت بنغلاديش لطلبات عقد اجتماعات، قدمها المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري، وغيرهما^(٧). وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، وتلبيةً لدعوة وجهها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، عقد وفد وزاري رفيع المستوى اجتماعاً مع المفوض ناقش خلاله الوضع العام لحقوق الإنسان في بنغلاديش.

٨- ومنذ عام ٢٠١٣، لم توقع الحكومة أي صك دولي جديد لحقوق الإنسان أو تصدّق عليه أو تنضم إليه. وترى الحكومة أنه ينبغي، قبل الانضمام إلى أي صك دولي، النظر على

النحو الواجب في مدى قدرة المؤسسات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات^(٨). وأوصت لجنة القانون بأن تسحب الحكومة تحفظاتها على المادة ٢ والمادة ١/١٦ (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تمشياً مع دستورها وقوانينها الحالية. وتنظر الحكومة في توصية لجنة القانون في ضوء الواقع الاجتماعي - السياسي للبلد^(٩).

ثالثاً - التدابير المؤسسية والمعيارية

٩ - اتخذت الحكومة، منذ الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٣، تدابير إدارية وتشريعية وسياساتية متنوعة بهدف تعزيز آلياتها المؤسسية والوفاء بالتزاماتها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان^(١٠).

التدابير المؤسسية^(١١)

البرلمان

١٠ - أُجريت الانتخابات البرلمانية العاشرة في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وفقاً للدستور. وفازت في انتخابات عام ٢٠١٤ رابطة عوامي، وهي الحزب السياسي الحاكم، بأغلبية مقاعد البرلمان وشكّلت الحكومة. وأدلى نحو ٤٠,٠٤٤ في المائة من الناخبين بأصواتهم في الانتخابات. وعيّن البرلمان الجديد، لأول مرة في تاريخ بنغلاديش، امرأة كرئيسة للبرلمان. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، اعتمد البرلمان ١١٦ تشريعاً جديداً وشكّل ٥٠ لجنة، منها ٣٩ لجنة برلمانية دائمة معنية بوزارات محددة. وتناول البرلمان في هذه الفترة أيضاً، في جملة ما تناوله في سياق عملية سن القوانين، الحقوق المدنية - السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للسكان، وبخاصة حقوق المرأة والطفل والأقليات الإثنية والعمال والمهمشين اجتماعياً، وما إلى ذلك.

المحكمة العليا

١١ - تتألف المحكمة العليا لبنغلاديش، التي هي أعلى سلطة قضائية في البلد، من شعبة المحكمة العالية وشعبة الاستئناف. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، بلغ عدد القضاة المعيّنين في شعبة الاستئناف سبعة قضاة وفي شعبة المحكمة العالية ٢٥ قاضياً. ونظرت المحكمة العليا في ٤٩ ٥١٢ قضية في عام ٢٠١٦. وفسّرت المحكمة العليا القانون، في مناسبات عديدة، على نحو يدعم مبادئ حقوق الإنسان.

١٢ - وقضت شعبة الاستئناف التابعة للمحكمة العليا في قضية *Tayeb (Md) ضد حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية* [٢٠١٥] 57 (AD) 67 DLR بأن أي فعل من أفعال المعاقبة يُرتكب خارج إطار القضاء وفقاً لفتوى دينية ويؤثر على حقوق أي شخص أو سمعته أو كرامته يخضع للعقاب بموجب القانون. وفي قضية حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية ضد الأستاذ نور الإسلام [٢٠١٦] 378 (AD) 68 DLR، عرّفت شعبة الاستئناف "الحق في الحياة" بعبارات أعم وأشارت إلى أن الحق في الحياة لا يقتصر على حماية الحياة وإنما يشمل أيضاً حماية الصحة، والتمتع بالهواء والماء الخاليين من التلوث، وحفظ الصحة العامة وتحسينها.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

١٣- تلتزم حكومة بنغلاديش بتعزيز لجنة بنغلاديش الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها مؤسسة فعالة مستقلة. وبمرور السنين، زادت الحكومة حجم الأموال التي تخصصها لهذه اللجنة بنسبة ١٧٢ في المائة. وتتلقى اللجنة الأموال المخصصة لها بالإيداع المباشر في حسابها المصرفي. وتنظر الحكومة أيضاً في زيادة حجم اليد العاملة للجنة بإنشاء ٩٣ وظيفة جديدة وإتاحة مزيد من الموارد للدعم اللوجيستي^(١٢).

لجنة مكافحة الفساد

١٤- عدّل البرلمان قانون لجنة مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤ مرتين، في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٦، بهدف زيادة فعاليتها وكفاءتها. وقد أنشئت اللجنة بوصفها مؤسسة مستقلة، ومُدِّدَت ولاية مفوضيتها لمدة خمس سنوات أخرى. واعتمدت وزارة الإدارة العامة هيكلًا جديدًا للجنة مكافحة الفساد، يتألف من ٢٢٩٠ مسؤولاً وموظفًا.

١٥- واعتمدت لجنة مكافحة الفساد "جلسة الاستماع العامة" بوصفها أداة مهمة لمكافحة الفساد. واستُمع إلى أكثر من ١٢٠٠ شكوى، وأُخذت خطوات لمعالجتها في جلسات الاستماع العامة هذه^(١٣). وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ ٢٥ فريقاً مؤسساً من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الفساد في المؤسسات. وأنشئ في المكتب الرئيسي للجنة مكافحة الفساد في عام ٢٠١٧ مركز شكاوى بخط اتصال مجاني مباشر (١٠٦). وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، قُدم ما مجموعه ١٦٥٥ قضية فساد. وأدين بالفساد في هذه الفترة ما مجموعه ٦٢٢ موظفًا عامًا. ولا تزال ١٤٠١٦ قضية فساد منظورة الآن أمام المحكمة [المرفق الثالث]. وأقامت لجنة مكافحة الفساد ٢٢٢ دعوى في مجال غسيل الأموال واتخذت إجراءات قضائية بشأنها، منها ٢٤ قضية انتهت بأحكام إدانة^(١٤). وعلاوة على ذلك، صادرت لجنة مكافحة الفساد حتى الآن ممتلكات قيمتها ٨٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكذلك ١١٦ مركبة. وبالإضافة إلى ذلك، تم، بناءً على تعليمات من اللجنة، تجريد ١٤٠٨ حسابات مصرفية تبلغ قيمة الأموال المودعة فيها ٩٤,٨٠ مليون دولار.

١٦- واعتمد قانون أمين المظالم لغرض إنشاء مكتب أمين المظالم. وحالياً، يخضع التعيين في وظيفة أمين المظالم للنظر الفعلي من قبل الحكومة^(١٥).

لجنة الانتخابات

١٧- تعمل لجنة الانتخابات من خلال عشرة مكاتب إقليمية بالإضافة إلى ٦٤ مكتب انتخابات على مستوى المناطق في جميع أنحاء البلد. وأصدرت اللجنة الانتخابات في عام ٢٠١٣ مبادئ توجيهية لتيسير تقييم عمليات الانتخاب بطريقة محايدة ودقيقة من جانب الجهات الدولية المراقبة للانتخابات. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، سنت لجنة الانتخابات وحدت ١١ قانوناً للانتخابات لضمان إجراء انتخابات حرة وعادلة وموثوقة على الصعيد الوطني والمحلي [المرفق الرابع]. وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٧، نظمت لجنة الانتخابات ٩٣٧ عملية انتخاب على الصعيد الوطني والمحلي للتنافس على ٨٠٨ وظائف [المرفق الخامس].

المنظمة الوطنية لخدمات المساعدة القانونية

١٨- عُُدل في عام ٢٠١٣ قانون خدمات المساعدة القانونية بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على وظائف موظفي المساعدة القانونية على مستوى المناطق، وخدمات الوساطة، ونظام رصد الأموال المنصرفة، وتشكيل لجنة المساعدات القانونية في المحكمة العليا، وتسهيل الشروط المالية لضمان توفير خدمات المساعدة القانونية المجانية لعدد أكبر من الناس. وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧، قدمت المنظمة الوطنية لخدمات المساعدة القانونية خدمات قانونية إلى ١٣٨,٥٤٢ شخصاً في جميع أنحاء البلد. وتلقى ٤٤,٣١٤ سجيناً مساعدة قانونية من هذه المنظمة. وشهدت هذه الفترة إسهام هذه المنظمة بشكل مباشر في البت في ٣٨,٥١٥ قضية جنائية، و ١٩,٧٣٣ قضية مدنية، و ٥٩ قضية من أنواع أخرى^(١٦). [المرفق السادس].

التدابير التشريعية

التشريعات

١٩- تشمل التدابير التشريعية الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان على المستوى الوطني اعتماد قوانين تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحماية من التعذيب، وحقوق الطفل، وما إلى ذلك^(١٧). وفيما يلي القوانين التي سُنت في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وبخاصة القوانين الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان:

- قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٣؛
- قانون الأمن الغذائي الوطني، ٢٠١٣؛
- قانون العمالة الخارجية والمهاجرين، ٢٠١٣؛
- قانون إعالة الوالدين، ٢٠١٣؛
- قانون (منع) التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز، ٢٠١٣؛
- قانون الطفل، ٢٠١٣؛
- قانون مياه بنغلاديش، ٢٠١٣؛
- قانون اللجنة الوطنية لحماية الأنهار، ٢٠١٣؛
- قانون التعليم غير الرسمي، ٢٠١٤؛
- قانون مراقبة الفورمالين، ٢٠١٥؛
- قانون تقييد زواج الطفل، ٢٠١٧؛
- قانون التنوع البيولوجي في بنغلاديش، ٢٠١٧؛
- قانون هيئة الطيران المدني في بنغلاديش، ٢٠١٧.

٢٠- وبالإضافة إلى ذلك، عُُدلت القوانين النافذة بالفعل تمشياً مع التزام الحكومة بدعم حقوق الإنسان للجميع. ومن الأمثلة على ذلك تعديلات قانون تسجيل المواليد والوفيات لعام ٢٠٠٤؛ وقانون خدمات المساعدة القانونية لعام ٢٠٠٠؛ وقانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٩؛ وقانون العمل لعام ٢٠٠٦.

التدابير السياساتية

٢١- في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، اعتمدت الحكومة عدداً من السياسات لتوجيه الخطط والإجراءات الإدارية، منها ما يلي:

- السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنيين، ٢٠١٣؛
- سياسة البث الإذاعي الوطنية، ٢٠١٤؛
- السياسة الوطنية للتغذية، ٢٠١٥؛
- سياسة حماية ورعاية العمال المنزليين، ٢٠١٥؛
- السياسة الوطنية للأدوية، ٢٠١٦؛
- السياسة الوطنية لوسائل الإعلام الجماهيري على الإنترنت، ٢٠١٧.

رابعاً- أفضل الممارسات في مجالات معينة لحقوق الإنسان

الحقوق المدنية والسياسية

تعزير الوصول إلى العدالة^(١٨)

٢٢- تقرر الحكومة بأن استقلال القضاء هو الشرط الرئيسي لكفالة الاحتكام إلى العدالة، وفي هذا السياق اتخذت الحكومة عدداً من التدابير لضمان استقلالية القضاء الفرعي، وهي تشمل، في جملة أمور، إصلاح عمليات التوظيف، وزيادة عدد المحاكم والقضاة، وتنظيم برامج بناء القدرات والتدريب، وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت الموارد المخصصة للقضاء زيادة كبيرة بمرور السنين (١,١٤ بليون تاكا بنغلاديشي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، و١,٣٥ بليون تاكا في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، و١,٩٤ بليون تاكا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧).

٢٣- واعتمدت الحكومة قواعد ضوابط) الجهاز القضائي لعام ٢٠١٧ بالتشاور مع المحكمة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ما مجموعه ٢ ٥٨٠ قاضياً وموظفاً قانونياً وموظف دعم أنواعاً مختلفة من التدريب. وتعتمد وزارة شؤون القانون والعدل والبرلمان تدريب ١ ٩٤٠ قاضياً آخرين، و٥٠٠ موظف قانوني، و٢ ٠٠٠ موظف دعم في القضاء الفرعي في السنوات القادمة. ووقعت الوزارة أيضاً مذكرة تفاهم مع جامعة غرب سيدني الأسترالية لتدريب ٥٤٠ قاضياً في المحاكم الفرعية. وأنشئ في السنوات الثلاث الأخيرة ١٢ مبنى لتكون مقرات لمحاكم رؤساء القضاة، كما خضعت ٢٨ محكمة محلية لتوسيع هياكلها الأساسية. ومن المقرر أيضاً إنشاء ٥٢ مبنى جديداً لتكون مقرات لمحاكم رؤساء القضاة، وتحديد الهياكل الأساسية لـ ٢٩ محكمة محلية.

٢٤- وأطلقت المحكمة العليا، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تعزير الجهاز القضائي بهدف تحسين قدرته على إدارة نظام المحاكم والحد من تراكم القضايا غير المنجزة. ويجري العمل في إطار هذا المشروع، منذ عام ٢٠١٣ وبالشراكة مع المحكمة العليا، على تشغيل لجان إدارة القضايا في ثلاث محاكم محلية نموذجية في كل من دكا وكيشورغانج وارانغاماتي. وأسفر هذا المشروع عن تحسن سرعة البت في القضايا من ٧٤ في المائة إلى ٩٨ في المائة.

محكمة الجرائم الدولية

٢٥- في ضوء الطلب العام الهائل والتزام الحكومة الانتخابي، أُنشئت في عام ٢٠١٠ محكمة الجرائم الدولية لبنغلاديش بموجب قانون (محاكم) الجرائم الدولية لعام ١٩٧٣، وذلك لمحكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والجرائم الدولية الأخرى المرتكبة أثناء حرب التحرير في عام ١٩٧١. وينص القانون، الذي يتوافق مع أحكام نظام روما الأساسي^(١٩)، على أن يمارس قضاة هذه المحكمة مهامهم القضائية باستقلالية وأن يكفلوا إجراء محاكمات عادلة [المادة ٦(٢-ألف)]. وأصدرت المحكمة حتى الآن أحكاماً باتة في ٢٩ قضية. وأدين ٥٣ شخصاً متهماً وتوفي متهمان في مرحلة المحاكمة الابتدائية. وفي عام ٢٠١٥، عُدلت القواعد الإجرائية للمحكمة لتيسير سرعة البت في القضايا وضمان شفافية الإجراءات القضائية^(٢٠).

٢٦- وقضت شعبة الاستئناف التابعة للمحكمة العليا (في التماسي المراجعة الجنائية رقم ١٧ ورقم ١٨ لعام ٢٠١٣) بجواز قبول التماس مراجعة حكمها الصادر في أي استئناف ينشأ عن قضية منظورة أمام محكمة الجرائم الدولية لبنغلاديش، وبأنه إذا قُدِّم التماس للمراجعة أو للعفو أو ظل قيد النظر، فلا يجوز تنفيذ الحكم ريثما يُبت في التماس المراجعة أو التماس العفو^(٢١).

عقوبة الإعدام

٢٧- لا تزال عقوبة الإعدام تُطبق في بنغلاديش كشكل من أشكال العقوبة على أشنع الجرائم. ومع ذلك، تسعى الحكومة إلى الاستعاضة تدريجياً عن عقوبة الإعدام بشكل آخر من أشكال العقوبة، مثل السجن المؤبد. ومن بين جميع القوانين التي سنّت في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، ينص قانونان فقط، هما قانون حرس سواحل بنغلاديش لعام ٢٠١٦، وقانون الطيران المدني لعام ٢٠١٧، على عقوبة الإعدام على "التمرد" و"المساس بالتشغيل الآمن للطائرات بقصد تعريض الحياة للخطر"، على التوالي. وإلى جانب ذلك، ثمة مستويات متعددة للضمانات التي تقي من عقوبة الإعدام قبل تنفيذها في نهاية الأمر. فمثلاً، قضت المحاكم الابتدائية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ بما مجموعه ١١٩ ١ حكماً بالإعدام، في حين لم تصدّق شعبة المحكمة العالية إلا على ١٣٠ حكماً بالإعدام وخففت ٢٣٩ حكماً بالإعدام إلى عقوبات أقل. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، لم تُنفذ أحكام الإعدام إلا بحق ١٧ مداناً^(٢٢).

مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات^(٢٣)

٢٨- أصبح الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف يشكلان تحدياً عالمياً. وتطبق الحكومة سياسة "عدم التسامح إطلاقاً" مع الإرهاب ولا تسمح بأن يُستخدم إقليمها للقيام بأنشطة إرهابية ضد بلدان أخرى. وعقب الاعتداء الذي وقع في مقهى "هولي أرتيزان" في دাকা، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، نفّذت أجهزة إنفاذ القانون عدة عمليات ضد الإرهابيين في جميع أنحاء البلد، ونجحت في إحباط عدة مخططات لهجمات إرهابية. وتنفذ الحكومة أيضاً حملة موسعة لتوعية الأسر والمدرسين والقيادات الدينية والطلاب من أجل منع انتشار التطرف المصحوب بالعنف. وفرضت الحكومة مؤخراً حظراً على جماعة متطرفة تحمل اسم "أنصار الإسلام".

٢٩- وفي الآونة الأخيرة، أعادت الحكومة تشكيل المجلس الوطني لمكافحة المخدرات من أجل تقوية حزمها على المخدرات. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، قُدم ما مجموعه ٢١٠ ٢١٩ دعوى بموجب قانون مكافحة المخدرات، أُنهم فيها ٢٠٦ ٢٦٧ أشخاص بجرائم ترتبط بالتجارة غير المشروعة بالمخدرات أو استهلاكها.

أجهزة إنفاذ القانون وحقوق الإنسان

٣٠- تتبنى الحكومة، بقيادة رئيسة الوزراء الشبيخة حسينة، سياسة 'عدم التسامح إطلاقاً' فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية لأفراد أجهزة إنفاذ القانون. ويُعامل مع أي ادعاء يتعلق بارتكاب مخالفة من جانب أي فرد من أفراد أجهزة إنفاذ القانون وفقاً للقوانين المطبقة في البلد. ولا يمنح القانون بشكل عام لأفراد أجهزة إنفاذ القانون حصانة من المحاكمة الجنائية ولا ينطوي على أي تمييز في مصلحتهم. فمثلاً، قضت المحكمة الابتدائية، في قضايا القتل السبع في مدينة نارايانغنج، بإعدام ٢٦ متهماً، منهم ١٦ فرداً في كتيبة التدخل السريع. وحُكم على تسعة متهمين آخرين من أفراد الكتيبة بالسجن لمدد مختلفة^(٢٤).

٣١- وتتخذ الحكومة موقفاً واضحاً تماماً بشأن عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بضلوع أجهزة إنفاذ القانون في عمليات اختطاف. وقد اعتقلت الشرطة ٢٦٧ شخصاً انتحلوا شخصية رجال شرطة. وقد أمكن إنقاذ الكثير من الأشخاص بفضل يقظة أجهزة إنفاذ القانون^(٢٥). وتُتخذ إجراءات تأديبية إذا تبين ضلوع أحد أفراد أجهزة إنفاذ القانون في حوادث تنشأ عنها مسؤولية جنائية. وبحق لأي شخص يصبه ضرر بسبب أي فعل أو مخالفة من جانب أحد أفراد أجهزة إنفاذ القانون أن يلجأ إلى المحاكم القانونية. وقد أصدرت المحكمة العليا مؤخراً، في الأمر الرسمي رقم ٢٨٣٣/٢٠١٧، توجيهات إلى المفتش العام للشرطة بأن يتخذ الإجراءات اللازمة ضد ثلاثة أفراد شرطة في منطقة ساتخيرا بسبب إهمالهم في التعامل مع حادثة شخص مفقود في عام ٢٠١٦.

٣٢- وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وُجهت اتهامات جنائية إلى ٢٥٨ فرداً من أفراد أجهزة إنفاذ القانون، أُدين منهم ٣٣ فرداً في المحاكمات.

حرية الصحافة والصحفيين

٣٣- تعمل في بنغلاديش في الوقت الحالي ٣٢ قناة تلفزيونية، منها أربع قنوات مملوكة للدولة، و٢٢ محطة إذاعية للبث على موجة التضمين الترددي، و١٧ محطة إذاعية مجتمعية. وتصدر حالياً في البلد ٢٨٠٠ صحيفة. وقدم معهد الصحافة البنغلاديشي التدريب إلى ١٦ ٠٠٠ صحفي من أجل تحسين مهاراتهم المهنية. وقدم المعهد الوطني للاتصال الجماهيري التدريب إلى ٢ ٢٥٥ صحفياً يعملون في وسائل الإعلام الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، أطلق المعهد برنامجاً لدبلوم الدراسات العليا مدته سنة في مجال الصحافة الإذاعية. وسنّت الحكومة قانون صندوق رعاية الصحفيين في بنغلاديش، ٢٠١٤، بهدف تيسير تقديم المساعدة المالية إلى الصحفيين وأسرهم. ومنحت الحكومة موافقتها على تشكيل المجلس التاسع للأجور من أجل تحديد المستوى الأدنى لأجور الصحفيين. وبغية إقامة توازن بين حرية الصحافة والأخلاق والمصالح العامة، وافقت الحكومة على مشروع قانون الأمن الرقمي لعام ٢٠١٨، الذي يلغي قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصال لعام ٢٠٠٦^(٢٦).

٣٤- وتعتقد الحكومة أن بيئة العمل الآمنة للصحفيين عامل أساسي لحرية الصحافة وأن الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإعلاميين يؤثر على هذا الحق. ولذلك فإن أي حادث استخدام للعنف في حق الإعلاميين لعرقلة عملهم يُواجه بأقصى شدة. وتتصدى أجهزة إنفاذ القانون، بأقصى عناية ممكنة، لحوادث العنف المرتكبة ضد الصحفيين والاعتداء عليهم. فمثلاً، في قضية مقتل عبد الحكيم شيمول في شباط/فبراير ٢٠١٧، اتخذت الشرطة إجراءات عاجلة واعتقلت ٣٨ متهماً، منهم عمدة البلدية المعنية^(٢٧).

المجتمع المدني ووسائل التواصل الاجتماعي والمدافعون عن حقوق الإنسان

٣٥- تحرص الحكومة على حماية المجتمع المدني وكاتبي المدونات، وهي بذلك توفر للأشخاص من جميع التوجهات حيزاً لحرية التعبير. وأقيمت حتى الآن ١٢ قضية تتصل بحوادث الاعتداء على كاتبي المدونات. وانتهى التحقيق في خمس قضايا بإدانة ٢٦ مجرماً. ولا تزال القضايا السبع المتبقية قيد التحقيق^(٢٨).

٣٦- وقُدمت دعاوى تتعلق بحوادث اعتداء مبلغ عنها على ثلاثة من المدافعين عن حقوق الإنسان، منهم السيدة سلطنة كمال، وهي واحدة من أبرز الناشطين في مجال حقوق الإنسان في البلد. وقدمت الشرطة لائحة اتهام في واحدة من القضايا^(٢٩).

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف- التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

٣٧- تتطلع الحكومة بقيادة رئيسة الوزراء، الشيخة حسينة، إلى تحويل بنغلاديش إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١ وإلى بلد متقدم النمو بحلول عام ٢٠٤١. تتحقق فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل مواطن بطريقة مجدية^(٣٠).

السياسات المناصرة للفقراء

٣٨- وُضعت الخطة المنظورية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢١ والخطط الخمسية بهدف تحقيق الرؤية ٢٠٢١، وأُدمجت أيضاً أهداف التنمية المستدامة في الخطة الخمسية السابعة (٢٠١٦-٢٠٢١) في ضوء نهج "المجتمع ككل"^(٣١). وجاء ترتيب بنغلاديش في عام ٢٠١٨ في المرتبة الرابعة والثلاثين وفقاً لدليل التنمية الشاملة للمنتدى الاقتصادي العالمي - أي أعلى بمرتبتين من المرتبة السادسة والثلاثين السابقة^(٣٢).

الحد من الفقر

٣٩- حققت بنغلاديش نمواً في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٧,٢٨ في المائة في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو أعلى نمو يتحقق في تاريخ البلد. وفي الوقت نفسه، ازداد متوسط دخل الفرد ليبلغ ١ ٦١٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بالمقارنة مع ٨٤٨ دولاراً في السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١. وانخفض معدل الفقر في عام ٢٠١٦ إلى ٢٣,٢ في المائة بالمقارنة مع ٣١,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، وبلغ معدل الفقر المدقع نسبة ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ بالمقارنة مع ١٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٠^(٣٣).

حماية الأسرة والقيم التقليدية

- ٤٠- تسلّم الحكومة بأن الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع. وتنص لوائح الخدمة في بنغلاديش على منح الموظفين إجازة أمومة مدتها ستة أشهر، وينص قانون العمل البنغلاديشي لعام ٢٠٠٦ على منح إجازة أمومة مدتها ١٦ أسبوعاً. وتدفع الحكومة إلى الحوامل الفقيرات في جميع أنحاء البلد بدل أمومة شهرياً. وفي السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، كان يُدفع مبلغ ٥٠٠ تاكا شهرياً إلى ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة من الحوامل الفقيرات^(٣٤).
- ٤١- ويتولى الأطفال في بنغلاديش، وفقاً للتقاليد، رعاية والديهم في الكبر. وتمشياً مع هذه القيمة المجتمعية، سنت الحكومة قانون رعاية الوالدين لعام ٢٠١٣، الذي يُلزم الأطفال برعاية والديهم عندما يفتقران إلى سبل العيش الكافية^(٣٥).

باء- تدابير الضمان الاجتماعي

- ٤٢- يقر الدستور بحق المواطنين في الضمان الاجتماعي في حالات "الاحتياج الناشئ عن البطالة أو المرض أو الإعاقة، أو الاحتياج الذي تعاني منه الأرملة أو الأيتام أو المسنون". واعتمدت الاستراتيجية الوطنية للضمان الاجتماعي في عام ٢٠١٥ بغرض توفير الضمان الاجتماعي للمعوزين وللنساء والمسنين وذوي الإعاقة، وما إلى ذلك. وتشمل برامج الضمان الاجتماعي الرئيسية كلاً من برنامج الغذاء مقابل العمل، وبرنامج التنمية لصالح الفئات الضعيفة، وبرنامج الإعالة في الأرياف، وبرنامج الغذاء مقابل التعليم، وبرنامج مساعدة طالبات المدارس الثانوية، وبرنامج تغذية الفئات الضعيفة، وبرنامج إعانة المسنين والأرامل.
- ٤٣- وفي السنة المالية الحالية، زاد عدد من يحصلون على إعانة المسنين من ٣,١٥ إلى ٣,٥٠ مليون شخص. ويحصل ما مجموعه ١,٢٧ مليون أرملة وامرأة معوزة، و٨٢٥ مليون شخص من ذوي الإعاقة على إعانات خاصة. وحُصصت منحة خاصة لمغاييري الهوية الجنسانية قدرها ١١٠ ملايين تاكا بنغلاديشي^(٣٦).
- ٤٤- وفي السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، ازدادت المبالغ الإجمالية المخصصة في الميزانية للنساء المعوزات والمهجورات لتبلغ ٧ ٥٩٠ مليون تاكا. وسُجل في إطار هذا البرنامج ما مجموعه ١ ٢٦٥ ٠٠٠ امرأة.

جيم- تحسين المستوى المعيشي

الحصول على الغذاء ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي^(٣٧)

- ٤٥- تمضي الحكومة في طريقها إلى تحقيق الأبعاد الثلاثة للأمن الغذائي، أي توافره وإتاحته واستغلاله. وتنتج بنغلاديش حالياً ما يزيد على ٣٤ مليون طن من الحبوب الغذائية في السنة، وهي مكتفية ذاتياً تقريباً من إنتاجها من الأرز. ويوجد احتياطي من الحبوب الغذائية قدره ١,١ مليون طن. وتحسنت قدرة المواطنين على شراء الأرز في عام ٢٠١٤ بعد اتجاه متناقص في عام ٢٠١٣.

مياه الشرب المأمونة

٤٦- يشكل الحصول على مياه الشرب المأمونة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان في بنغلاديش. ويعترف قانون مياه بنغلاديش لعام ٢٠١٣ رسمياً بالحق في المياه، وينص على إجراءات لتنسيق عمليات تنمية الموارد المائية وإدارتها واستكشافها وتوزيعها واستخدامها وحمايتها. وتُقَدَّر نسبة سكان البلد الذين تُتاح لهم مصادر محسنة لمياه الشرب بنحو ٨٧ في المائة. وتولي الخطة المنظورية (٢٠١٠-٢٠٢١)، وغيرها، أولوية عالية لضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة^(٣٨). ويشير الاستعراض الاقتصادي لبنغلاديش إلى أن ٩٧,٩ في المائة من السكان يحصلون على مياه الشرب المأمونة. ووضعت الحكومة هدفاً محدداً هو ضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة بحلول عام ٢٠٢٠.

توفير السكن للأشخاص المحرومين

٤٧- يقر الدستور بالحق في المأوى بوصفه احتياجاً أساسياً. وتلتزم الحكومة بتحقيق هدف توفير سكن للجميع بحلول عام ٢٠٢١. وتنفذ الهيئة الوطنية للإسكان ٥٥ مشروعاً في جميع أنحاء البلد، وبخاصة للفقراء ولذوي الدخل المنخفض والمتوسط.

٤٨- وأطلقت الحكومة مؤخراً أول مشروع من نوعه لبناء شقق إيجارية لسكان الأحياء الفقيرة في داكا. وسُنشأ في إطار هذا المشروع نحو ١٠.٠٠٠ شقة سكنية لسكان الأحياء الفقيرة بهدف إعادة تأهيلهم. وإضافةً إلى ذلك، وافقت الحكومة على مشروع بعنوان "بناء شقق لذوي الدخل المنخفض والمتوسط" يهدف إلى بناء نحو ١٥.٠٣٦ شقة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط، بتكلفة قدرها ١٠٩,٠٢ بلايين تاكا بنغلاديشي^(٣٩).

توفير مرافق الصرف الصحي

٤٩- حققت الحكومة هدف توفير مرافق الصرف الصحي لنسبة ٩٩ في المائة من سكانها، وقلصت نسبة السكان الذين يتغوطون في العراء إلى ١ في المائة بالمقارنة مع ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويُتاح لنسبة ٧٣,٣ في المائة من السكان مرافق الصرف الصحي المحسنة، بالمقارنة مع نسبة ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٣. وتعتمد الحكومة توفير المراحيض الصحية لنسبة ١٠٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية ولنسبة ٩٠ في المائة من سكان المناطق الريفية بحلول عام ٢٠٢٠.

توفير فرص العمل^(٤٠)

٥٠- يشير مكتب الإحصاءات في بنغلاديش إلى أنه جرى توفير ١,٤ مليون وظيفة جديدة في البلد منذ عام ٢٠١٥ مع تحقيق زيادة في حجم القوى العاملة التي بلغت ٦٢,١ مليون شخص في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بالمقارنة مع ٦٠,٧ مليون شخص في عام ٢٠١٣. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ٣٥,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ٢,١ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٣. وارتفعت نسبة مشاركة الرجل في القوى العاملة من ٨١,٧ في المائة إلى ٨١,٩ في المائة^(٤١).

٥١- واعتمدت الحكومة برنامج توفير فرص عمل للفئات الأشد فقراً بغرض إتاحة مصدر دخل مأمون ومنظم لأكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص، أكثر من ٣٣ في المائة منهم (٢٣٠ ٠٠٠) من النساء.

٥٢- ويقدم مصرف التوظيف تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة بغرض توفير فرص العمل الحر للشباب العاطلين عن العمل. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، قدم المصرف قروضاً بلغت ٦,٤٥ بلايين تاكالا لما مجموعه ٥٢٩ ٦٨٨ ١ شخصاً.

دال- إدارة الكوارث

٥٣- بنغلاديش معروفة عالمياً بأنها رائدة في إدارة الكوارث. ولتعزيز نظام إدارة الكوارث، تم رفع مستوى مكتب إدارة الكوارث والإغاثة ليصبح وزارة إدارة الكوارث والإغاثة. واعتمدت الحكومة في عام ٢٠١٥ السياسة الوطنية لإدارة الكوارث، وهي السياسة التي تحدد المنظور الوطني وترسي الإطار الاستراتيجي لإدارة الكوارث. واعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية لإدارة الكوارث للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بهدف تطبيق نظام فعال لمواجهة حالات الطوارئ يمكنه التصدي للكوارث الواسعة النطاق^(٤٢).

٥٤- وفي ضوء العدد المتزايد للوفيات الناجمة عن الصواعق، اعتبرت الحكومة في عام ٢٠١٦ الصواعق كارثة طبيعية [المرفق السابع]. وتنفذ وزارة إدارة الكوارث والإغاثة مشروعاً تبلغ قيمته ١٧٠ مليون تاكالا بهدف تركيب أجهزة لامتصاص الصواعق وزراعة مليون نخلة في جميع أنحاء البلد. وعلاوةً على ذلك، قررت الحكومة إدراج أحكام في قانون البناء تُلزم بتركيب نظام توصيل بالأرض لامتصاص الصواعق.

هاء- الحصول على الرعاية الصحية^(٤٣)

٥٥- تهدف الخطة الصحية الوطنية لعام ٢٠١١ إلى تقديم الرعاية الصحية الأولية وتوفير مرافق الرعاية الصحية الطارئة للجميع على قدم المساواة. وفي السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، خصصت الحكومة مبلغ ٢٠٦,٥٢ بليون تاكالا (٢ ٥٨١,٥٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لقطاع الصحة والتغذية والسكان. وفي عام ٢٠١٦، أعدت الحكومة مشروع قانون بعنوان "مشروع قانون (حماية) المرضى ومقدمي خدمات الرعاية الصحية لعام ٢٠١٦"، الذي يحدد حقوق وواجبات المرضى والجهات المعنية المشاركة في قطاع الرعاية الصحية.

٥٦- وأنشئ في المناطق المحلية غير الحضرية ١٨,٥٠٠ عيادة مجتمعية، تقدم كل منها الرعاية الصحية الميسورة التكلفة إلى نحو ٨ ٠٠٠ شخص في كل عيادة. وأنشأت الحكومة أيضاً ٤,٤٦١ مركزاً قروياً للصحة ورعاية الأسرة، و ٤٢٤ مجمعاً صحياً في الوحدات الإدارية الفرعية، و ٦٠ مكتباً صحياً في عواصم الوحدات الإدارية الفرعية، وخمسة مستشفيات سعة كل منها ٣١ سريراً، ومستشفيين اثنين سعة كل منهما ٣٠ سريراً. ويتلقى نحو ٢٠٠ مريض الخدمات الصحية من كل مجمع صحي في الوحدات الإدارية الفرعية كل يوم. وأنشأت الحكومة ٦٤ مستشفى على مستوى المناطق، يتعامل كل منها مع ٦٠٠ مريض يومياً. وعلاوةً على ذلك، أنشئ ٣٤ مستشفى متخصصاً في مناطق مختلفة من البلد، منها مستشفيات تابعة لكليات الطب، تخدم في المتوسط ١ ٧٠٠ مريض يومياً.

تخفيض معدل وفيات الأطفال

٥٧- حققت بنغلاديش الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتخفيض معدل وفيات الأطفال. فقد انخفض هذا المعدل بنسبة ٧١ في المائة، وهو ما يزيد على الهدف المحدد، أي ٦٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ويبلغ معدل وفيات الرضع حالياً ٢٩ من كل ١٠٠٠ مولود حي، ومعدل وفيات حديثي الولادة ٢٤ من كل ١٠٠٠ مولود حي. وتعهدت بنغلاديش أيضاً بالعمل على تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٠ من كل ١٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٥، وذلك باتقاء وقوع ١٠٨,٠٠٠ وفاة إضافية بين هذه الفئة من الأطفال في كل عام^(٤٤).

تخفيض معدل وفيات الأمومة

٥٨- اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية لصحة الأم تهدف إلى الحد من وفيات الأمومة. ويبلغ معدل وفيات الأمومة في بنغلاديش حالياً ١٧٠ وفاة من كل ١٠٠٠٠٠ مولود حي. وانخفض معدل وفيات الأمومة بنسبة ٧٠ في المائة بالمقارنة مع نسبة ٧٥ في المائة التي كان يُستهدف تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ (١٤٣ وفاة من كل ١٠٠٠٠٠ مولود حي)^(٤٥).

٥٩- وتنفذ المديرية العامة للخدمات الصحية برامج لتدريب المولدرات المجتمعات المهارات في كل منطقة. وتم تدريب نحو ٦١٠٠ عاملة صحية ومساعدة في مجال رعاية الأسرة ومساعدة في مجال صحة المرأة لتأهيلهن للعمل كمولدرات مجتمعات ماهرات يقدم خدمات صحة الأمومة في المنزل^(٤٦). واستحدثت الحكومة أيضاً برنامجاً تدريبياً في مجال القبالة وأنشأت ٢٩٩٤ وظيفة للقبالات.

٦٠- وتنفذ وزارة الصحة ورعاية الأسرة، بالتعاون مع اليونيسيف، برنامج الرعاية التوليدية الطارئة بهدف تحسين رعاية صحة الأم (الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية). وفي الوقت الراهن، تقدم جميع مستشفيات كليات الطب الحكومية، ومستشفيات المناطق، ومستشفيات الوحدات الإدارية الفرعية، ومراكز رعاية الأم والطفل خدمات الرعاية التوليدية. ويشترك أيضاً في هذا البرنامج عدد من العيادات أو المستشفيات الخاصة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة. وازدادت نسبة الولادات التي تُجرى في مرافق الرعاية التوليدية الطارئة المحسنة بنسبة ٩٣ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديث ١٥٠٠ مركز قروي للصحة ورعاية الأسرة لكي تقدم خدمات الإسعافات الأولية التوليدية^(٤٧).

تدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦١- تسجّل بنغلاديش معدلاً منخفضاً جداً من حيث انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. ويبلغ عدد المرضى الذين يُحتمل إصابتهم بفيروس الإيدز ١١٧٠٠ شخص. وتقل حالات العدوى الحديثة بالفيروس بين البالغين (من سن ١٥ إلى ٤٩ سنة) عن ٠,٠١ في المائة. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل المبادرات التي أُطلقت في مرحلة مبكرة، ومنها مشروع الوقاية من مرض الإيدز والعدوى بفيروسه للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، الذي استهدف مكافحة انتشار العدوى في صفوف الفئات الأكثر تعرضاً للخطر (كالأطفال والمشتغلين بالجنس، وزبائن تجارة الجنس، ومغاريبي الهوية الجنسانية) فضلاً عن عامة السكان^(٤٨).

مرافق الصرف الصحي للفتيات

٦٢- كشف المسح الوطني الأساسي للنظافة الصحية، الذي أُجري في عام ٢٠١٤، أن عدم كفاية المراحيض وسوء نظيفها في المؤسسات التعليمية يسبب مشاكل صحية للفتيات ويقلل من حضورهن. ولمواجهة هذه المشكلة، أصدرت وزارة التعليم تعميماً في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ لتنفيذ تدابير معينة لتوفير مرافق الصرف الصحي المناسبة لنوع الجنس في كل مدرسة، من قبيل المراحيض المنفصلة للفتيات، والمراحيض المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة، ومناقشة موضوع الحيض بين المدرسات والطالبات، وتوفير المناديل الصحية (إن لزم الأمر بدفع تكلفتها) وما إلى ذلك^(٤٩).

واو- الحصول على التعليم

٦٣- تسلم الحكومة بأن توفير التعليم للجميع شرط أساسي لتحقيق التنمية^(٥٠). وقد أطلقت مبادرات لمد نطاق التعليم الابتدائي الإلزامي حتى السنة الدراسية الثامنة بحلول عام ٢٠١٨^(٥١).

التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني

٦٤- ينص قانون التعليم الابتدائي الإلزامي لعام ١٩٩٠ على مجانية التعليم الابتدائي في جميع المدارس الحكومية لجميع الطلاب من سن ست سنوات إلى عشر سنوات. وتسعى الحكومة منذ عام ٢٠١١ إلى ضمان التحاق جميع الأطفال في دائرة كل مدرسة ابتدائية حكومية بهذه المدارس.

الالتحاق بالمدرسة والانقطاع عنها

٦٥- يشير تقرير مكتب معلومات وإحصاءات التعليم في بنغلاديش لعام ٢٠١٦ إلى أن العدد الكلي للطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية بلغ ٩٨٨ ٦٠٢ ١٨ طالباً. ويبين التقرير أن معدل الالتحاق الكلي بالتعليم الابتدائي ازداد من ١٠٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١١٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وأن معدل الالتحاق الصافي ازداد في الفترة نفسها من ٩٤,٧ في المائة إلى ٩٧,٩٨ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، بلغ متوسط معدل الانقطاع عن التعليم الابتدائي ٠,٧٥ في المائة في السنة الدراسية الأولى و١,٤ في المائة في السنة الدراسية الخامسة [المرفق الثامن].

توزيع الكتب الدراسية مجاناً

٦٦- وزعت الحكومة، في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، أكثر من ٤,٦٠ بلايين كتاب دراسي مجاناً على تلاميذ السنوات الدراسية من الأولى إلى التاسعة [المرفق التاسع]. ووزعت الحكومة الكتب أيضاً على التلاميذ ذوي الإعاقة البصرية في عام ٢٠١٧. ووزع في عام ٢٠١٨، لأول مرة، ٦٤٢ ٣٤ كتاباً دراسياً و٦٤٢ ٣٤ كتاب تمارين (مرحلة ما قبل الابتدائي) و٩٩٢ ٧٩ كتاباً من الصف الأول على أطفال خمس فئات إثنية صغيرة (هي الشاكما والمارما والتريورا والغارو والسادري).

الحماية من التعذيب

التدابير التشريعية

٦٧- سنت الحكومة قانون (منع) التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز، ٢٠١٣، بهدف تفعيل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ١٩٨٤^(٥٢). ويقضي هذا القانون بمعاقبة أي شخص يُدان بارتكاب التعذيب بالسجن المشدد لمدة لا تقل عن خمس سنوات ودفع غرامة. ويعاقب القانون أيضاً على محاولة ارتكاب هذه الجريمة أو التحريض عليها أو التآمر على ارتكابها بالسجن والغرامة. وفي حالة الوفاة الناجمة عن التعذيب، يُفرض عقاب بالسجن المشدد مدى الحياة وبدفع غرامة. ولا يجوز التذرع بأي ظروف استثنائية، بما في ذلك حالة الحرب أو التهديد بالحرب، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي، أو أي حالة طوارئ عامة أخرى لتبرير أفعال التعذيب^(٥٣).

عدم التمييز وحقوق الأقليات

٦٨- تلتزم الحكومة التزاماً عميقاً بحماية وتعزيز حقوق الأقليات الدينية والإثنية في البلد. وقد أشار المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، في تقريره لعام ٢٠١٥، إلى أن "التعددية الدينية عميقة الجذور في بنغلاديش، وأن مبدأ العلمانية الذي يرسبه الدستور يشكل إطاراً يستوعب التعددية الدينية والعقائدية للجميع دون تمييز^(٥٤)".

اتفاق السلام لأراضي هضبة شيتاغونغ

٦٩- يشكل اتفاق السلام لأراضي هضبة شيتاغونغ أحد أنجح المبادرات التي أطلقتها رئاسة الوزراء، الشيخة حسينة، حيث أنهى بسلام النزاع الذي استمر عقوداً في مناطق الهضاب. ولذلك تلتزم الحكومة بشكل تام بتنفيذ الاتفاق بكامله. وللإسراع بوتيرة تنفيذ سائر أحكام اتفاق السلام، أعادت الحكومة تشكيل لجنة تنفيذ اتفاق السلام لأراضي هضبة شيتاغونغ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٦، أدخلت الحكومة تعديلاً على قانون لجنة تسوية النزاع على أراضي هضبة شيتاغونغ، ٢٠١٦، لتيسير الإسراع بتسوية النزاعات على الأراضي وحماية الحقوق المتصلة بالأراضي للمجتمعات الإثنية الصغيرة في تلك المنطقة^(٥٥).

التصدي للعنف الموجه ضد الأقليات

٧٠- تتبنى الحكومة سياسة "عدم التسامح إطلاقاً" مع أي شكل من أشكال العنف ضد الأقليات الدينية بأي ذريعة كانت. ولتعزيز التنوع الديني والانسجام بين الديانات، تدافع الحكومة بقوة عن شعار "لكل دينه والأعياد للجميع". وتوفر أجهزة إنفاذ القانون الأمن لمجتمعات الأقليات الدينية في أثناء الاحتفالات الدينية وغيرها من المناسبات.

٧١- ويجري التصدي بأسرع وقت ممكن لأي حادثة عنف ضد الأقليات الدينية. وأدانت الحكومة صراحةً جميع حوادث العنف ضد الأقليات الدينية والإثنية، واتخذت الإجراءات القانونية المناسبة لمقاضاة الجناة. فمثلاً، عندما اندلع العنف ضد مجتمع الأقلية في نسيرنجار في منطقة براهمانباريا، وجهت الحكومة الإدارة المحلية بأن تتخذ إجراءات عاجلة لرفع قضايا واعتقال الأشخاص المتهمين. وُفِع ما مجموعه ثماني قضايا بشأن الحادث واعتُقل ١٢٤ شخصاً^(٥٦). [المرفق السادس عشر].

توفير الأمن لأماكن العبادة

٧٢- تلتزم أجهزة إنفاذ القانون بتعليمات دائمة بأن توفر أمناً خاصاً لأماكن العبادة، وبخاصة في المناسبات الدينية. وتُعد استباحة أماكن العبادة، وإهانة الأديان، وإثارة الاضطراب في التجمعات الدينية جرائم يعاقب عليها بموجب قانون العقوبات لعام ١٨٦٠. وتشير التقارير إلى أن الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ شهدت تعرض ٨٤ مكاناً من أماكن العبادة، أو المعابد، للتخريب والنهب أو التدنيس. ورفعت قضايا جنائية بشأن جميع هذه الحوادث^(٥٧).

الحقوق الخاصة بالنساء

٧٣- تسلم الحكومة بأن تمكين المرأة شرط أساسي مسبق للتنمية الوطنية، وبأن تمكين المرأة أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حماية حقوقها^(٥٨).

المساواة بين الجنسين

٧٤- وفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٧، الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل بنغلاديش المرتبة السابعة والأربعين بين ١٤٤ بلداً، وهي بذلك حققت تقدماً كبيراً بالمقارنة مع ترتيبها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (الرابعة والستين والثانية والسبعين، على التوالي). وتتصدر بنغلاديش بلدان جنوب آسيا للعام الثالث على التوالي، من حيث ضمان المساواة بين الجنسين^(٥٩).

حق المرأة في التعليم والعمل والرعاية الصحية والسكن^(٦٠)

٧٥- تبلغ نسبة التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية ٥٠,٧ في المائة، وبالمدارس الثانوية ٥٣,٦ في المائة، وبالمدارس الثانوية العليا ٤٧,٥٦ في المائة. وارتفع معدل قبولهن في المدارس الابتدائية ليلعب ٩٩,٦٤ في المائة. وحصل ما مجموعه ٣,٩٦ ملايين طالبة محرومة، في مختلف مستويات التعليم، على راتب بلغ إجماليه ٦ ٦٠١,٥ مليون تاكا. وتم توزيع مبلغ ٩٩٩,٥٠ مليون تاكا كرواتب على ٠,١٦ مليون طالبة جامعية. وأنشأت الحكومة أربعة معاهد للفنون التطبيقية مخصصة للطالبات.

٧٦- وفي بنغلاديش، يعمل ٣٣,٥ في المائة من النساء في القطاع الإنتاجي. وفي الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٣، ازدادت القوى العاملة النسائية في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة بنحو ١٩٠ في المائة، وازدادت في الفئة العمرية ٣٠-٣٩ والفئة العمرية ٤٠-٤٩ بنسبة ١٠٠ في المائة. وفي الوقت الراهن، تبلغ مساهمة القوى العاملة النسائية في نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣٤ في المائة. وحُصصت للمرأة في الدوائر الحكومية حصة قدرها ١٠ في المائة من الوظائف المعلن عنها في الجريدة الرسمية، وحصة قدرها ١٥ في المائة من الوظائف غير المعلن عنها في الجريدة الرسمية. وفي المدارس الابتدائية، تبلغ الحصة المخصصة للمرأة في وظيفة مدرّسة ٦٠ في المائة.

٧٧- واستحدثت الحكومة برنامج قسائم صحة الأم (برنامج لتمويل جانب الطلب) في ٥٣ وحدة إدارة فرعية من أجل إتاحة الرعاية الماهرة لـ ٠,١٧٥ مليون امرأة حامل فقيرة في المنزل أو في المرفق. وتقدم العيادات المجتمعية، منذ عام ٢٠٠٩، الرعاية الصحية الأولية والغذاء وخدمات تنظيم الأسرة إلى ٣٢ مليون امرأة، وقد حصلت نحو ٢,٨٩ مليون امرأة حامل على الرعاية الطارئة قبل الولادة عن طريق المجمعات الصحية للوحدات الإدارية الفرعية و ٩٧ مركزاً لرعاية المرأة والطفل.

٧٨- وتشكل المرأة أكثر من نصف المشردين الذين أُعيد تأهيلهم في إطار مشروع ASHRAYAN الذي أطلقته رئيسة الوزراء. وتعتمد الحكومة إعادة تأهيل أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ مشرد في إطار هذا المشروع بحلول عام ٢٠١٩، في إطار خطتها لكفالة شبكة أمان لجميع المشردين. وبالإضافة إلى ذلك، يَسِّرَت الحكومة إنشاء منازل لنحو ٥٠.٠٠٠ مشرد في المناطق الساحلية.

تجريم العنف ضد المرأة

٧٩- سنت الحكومة، بالإضافة إلى قانون (منع) المعاملة القاسية للنساء والأطفال، ٢٠٠٠، قانون (الوقاية والحماية من) العنف الأسري، ٢٠١٠، وقانون مكافحة المواد الإباحية، ٢٠١٢، وقانون فحص الحمض النووي، ٢٠١٤، بهدف حماية المرأة من جميع أشكال العنف وجرائم الفضاء الإلكتروني والمواد الإباحية. ووُضعت خطة عمل وطنية لمنع العنف ضد النساء والأطفال (٢٠١٣-٢٠٢٥). وتشمل المجالات الرئيسية لخطة العمل كلاً من الترتيبات القانونية والتسهيلات القانونية؛ والنهوض الاجتماعي الاقتصادي بالمرأة والطفل؛ وخدمات حماية المرأة والطفل من العنف؛ والوقاية وإعادة التأهيل؛ والتدابير المؤسسية؛ واستراتيجيات لتنفيذ خطة العمل الوطنية. واعتمدت السياسة المتعلقة بحماية العمال المنزليين ورعايتهم، ٢٠١٥، بهدف توفير الحماية القانونية للعمال المنزليين من إساءة المعاملة، والتمييز، والعمل غير النظامي، والأجور المتدنية، وطول ساعات العمل. ويحظر قانون العمل، ٢٠٠٦، تعريض المرأة العاملة لسلوك غير لائق أو مرفوض (المادة ٣٣٢)^(٦١).

تدابير التصدي للعنف ضد المرأة^(٦٢)

٨٠- في ضوء ادعاءات تعرض النساء للتحرش الجنسي، أصدرت المحكمة العليا، في الأمر الرسمي رقم ٢٠٠٨/٥٩١٦، توجيهات لتشكيل "لجان للشكاوى" في كل مكتب حكومي، ومؤسسة تعليمية، وأماكن العمل الأخرى، بغرض النظر في ادعاءات التحرش الجنسي أثناء العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت المحكمة العليا عدم قانونية جميع العقوبات الخارجة عن نطاق القضاء، بما فيها العقوبات الصادرة على أنها "فتوى"^(٦٣).

٨١- واستُحدث خط اتصال وطني مباشر ومجاني لتقديم المساعدة، يعمل على مدار الساعة، هو "١٠٩"، من أجل منع العنف ضد المرأة، وزواج الأطفال، وما إلى ذلك. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، قدمت خدمة الخط ١٠٩ ما مجموعه ١٧٠٣ مساعدات طبية، و٢١٨ ٤ مشورة، و١٢ ١٦٠ مساعدة من الشرطة، و٣١ ٨٥٤ مساعدة قانونية، و٢١١ ٦٦٢ معلومة [المرفق العاشر]. وأدرج هذا الرقم الهاتفي في الكتب الدراسية للصفوف من السادس إلى الحادي عشر. ولتيسير التحقيق في قضايا الاغتصاب، أنشئ مختبر شرعي وطني لتحليل الحمض النووي المنزوع الأكسجين، وسبعة مختبرات فرعية لفحص الحمض النووي المنزوع الأكسجين^(٦٤). واستُحدث تطبيق على الهاتف المحمول باسم "JOY" من أجل تقديم الدعم السريع إلى النساء والأطفال ضحايا العنف.

منع الزواج المبكر والزواج القسري

٨٢- تسلّم الحكومة بأن زواج الأطفال عامل معوّق يسهم في انقطاع الفتيات عن المدارس وارتكاب العنف ضد المرأة، وفي عدم تمكين المرأة. وسعيًا إلى القضاء على زواج الأطفال بحلول

عام ٢٠٢١، سنت الحكومة قانون تقييد زواج الطفل، ٢٠١٧، وهو القانون الذي يحل محل القانون السابق. وينص القانون على تشكيل لجان لمنع زواج الأطفال على الصعيدين الوطني والمحلي وبأذن للموظفين العموميين بمنع زواج الأطفال. ويبلغ معدل زواج الأطفال ما دون سن الخامسة عشرة ١٠،٧ في المائة، والأطفال ما دون سن الثامنة عشرة ٤٧ في المائة (تقرير معهد بنغلاديش لدراسات التنمية، ٢٠١٧)، وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، مُنِع ما مجموعه ٧ ٩٩٧ زواجاً للأطفال، ومُنِع بشكل خاص ١ ٠٣٥ زواجاً للأطفال عن طريق خط المساعدة الهاتفي الوطني ١٠٩. ورفعت ٥٨٤ قضية وأدين ١ ٧٦١ شخصاً لصلتهم بعمليات زواج للأطفال^(٦٥). [المرفق السادس عشر].

الحصول على الرعاية الصحية والمساعدة القانونية وخدمات إعادة التأهيل والمشورة

٨٣- أنشئت تسعة مراكز جامعة لمعالجة الأزمات بهدف دعم النساء والأطفال ضحايا العنف. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت ٦٠ وحدة جامعة لمعالجة الأزمات في ٤٠ مستشفى محلياً و ٢٠ مجمعاً صحياً في الوحدات الإدارية الفرعية لتوفير المأوى المؤقت للضحايا. ويقدم المركز الوطني للمشورة المتعلقة بالصدمة النفسية المشورة النفسية للاجتماعية للنساء والأطفال ضحايا العنف. وتوفر ثماني دور إيواء آمنة وستة مراكز لدعم المرأة المأوى للنساء والأطفال ضحايا العنف لمدة ستة أشهر، بالإضافة إلى المساعدة القانونية، والمشورة النفسية الاجتماعية، والتدريب الذي ينمّي المهارات. وتدير الشرطة أيضاً ثمانية مراكز لدعم الضحايا بهدف مساعدة النساء والفتيات ضحايا العنف وإعادة تأهيلهن. وحصل ما مجموعه ٧٤ ٠٨٥ امرأة على المساعدة القانونية المجانية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وذلك بموجب القواعد الوطنية لتقديم المساعدة القانونية لعام ٢٠١٤ [المرفق السادس]^(٦٦).

مقاضاة مرتكبي العنف ضد المرأة

٨٤- أنشأت الحكومة ٥٤ محكمة خاصة بغرض الإسراع بالبت في قضايا العنف ضد المرأة. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، رُفِعَت ٧ ٣٤٣ قضية (سجل المراكز/الوحدات الجامعة لمعالجة الأزمات)، وتم البت في ١ ١٩٤ قضية صدرت في ١٤٠ قضية منها أحكام إدانة^(٦٧).

تنفيذ قانون العنف العائلي

٨٥- لتيسير التنفيذ الفعال لقانون (الوقاية والحماية من) العنف العائلي لعام ٢٠١٠، سنّت الحكومة في عام ٢٠١٣ قواعد (الوقاية والحماية من) العنف العائلي. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، أُقِيمَ ما مجموعه ٧٩٧ ٣٠ قضية بموجب هذا القانون^(٦٨).

تمكين المرأة^(٦٩)

٨٦- لضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرار على أعلى مستوى، ينص الدستور على تخصيص ٥٠ مقعداً للمرأة في البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، يضم البرلمان الحالي بين أعضائه ٢٠ امرأة انتُخِبَ عن طريق التصويت الشعبي. وتتميز بنغلاديش الآن بوضع فريد، حيث تتقلد المرأة مناصب رئيس الوزراء، ورئيس البرلمان، وزعيم المعارضة ونائب زعيم المعارضة. وتوجد أربع وزيرات في مجلس الوزراء الحالي. ووضعت لجنة الانتخابات قواعد تنظيمية للأحزاب السياسية المسجلة تهدف إلى رفع نسبة

النساء المرشحات في الانتخابات إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وضمان ألا تقل نسبة النساء بين الأعضاء في هذه الأحزاب عن ٣٣ في المائة^(٧٠).

٨٧- وفي نهاية عام ٢٠١٥، كان العدد الكلي للنساء العاملات في الدوائر الحكومية (من الرتبة الأولى إلى الرتبة الرابعة) ٣٥٤ ٣٧٨ امرأة. وتتقلد الآن ٤٣١ امرأة مناصب مسؤولي المستوى المتوسط وكبار المسؤولين في الدوائر الحكومية. وتوجد ست قاضيات في المحكمة العليا و ٣٨٨ قاضية في المحاكم الفرعية. [المرفق السادس عشر].

الحقوق الخاصة بالأطفال

٨٨- تعتقد الحكومة أن تمكين الأطفال عن طريق الدفاع عن حقوقهم في جميع مجالات الحياة يخدم مصالحهم الفضلى^(٧١). ولتحقيق هذه الغاية، سنت الحكومة قانون الطفل لعام ٢٠١٣ بهدف إنفاذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩^(٧٢). ويلغي هذا القانون قانون الطفل السابق لعام ١٩٧٤. ويعرّف القانون الجديد، مثلاً، 'الطفل' بأنه الشخص الذي يقل سنه عن ١٨ سنة^(٧٣).

أمين مظالم الأطفال والسن الدنيا للمسؤولية الجنائية

٨٩- تنظر الحكومة بعناية في مقترح لجنة بنغلاديش الوطنية لحقوق الإنسان برفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية من تسع سنوات إلى ١٢ سنة^(٧٤). وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بعد التشاور مع المنظمات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بإنشاء لجنة لحقوق الطفل تتمتع بولاية أوسع، وقدمت اللجنة مشروع قانون هو الآن قيد نظر الحكومة^(٧٥).

تسجيل المواليد

٩٠- أدخلت تعديلات واسعة في عام ٢٠١٣ على قانون تسجيل المواليد لعام ٢٠٠٤. ويُلزم هذا القانون موظف التسجيل بأن يسجّل ميلاد كل طفل، في خلال ٤٥ يوماً من ولادته، دون أي تفرقة على أساس الدين أو العرق أو نوع الجنس أو اللون، وما إلى ذلك. وفي عام ٢٠٠٩، أنشئ نظام المعلومات المتعلقة بتسجيل المواليد عن طريق الإنترنت. وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، سُجّلت عبر هذا النظام ٧٧٩ ٢١٨ ١٠٢ ولادة^(٧٦). [المرفق الحادي عشر].

الوصول إلى الموارد^(٧٧)

٩١- أدمجت الحكومة، على أساس تجريبي ولأول مرة على الإطلاق، منظور الطفل في الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، وخصصت ٢٥٨,٥ مليون تاكا للوزارات ذات الصلة لتمويل مشاريع إنمائية خاصة بالطفل. [المرفق السادس عشر].

العنف ضد الأطفال

٩٢- ينص قانون الطفل لعام ٢٠١٣ على العقوبة على الاعتداء على الطفل أو إهماله أو هجره أو إيذائه أو تسخيره لغرض شخصي أو تعريضه لفعل فاضح أو إلحاق إصابة به أو التسبب في معاناة نفسية له، وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح استغلال الأطفال من جانب شخص عُهد إليه قانوناً برعاية الطفل يُعدّ جريمة يُعاقب عليها^(٧٨). وأصدرت

المحكمة العليا، في الأمر الرسمي رقم ٥٦٨٤/٢٠١٠، توجيهات بوقف جميع أشكال العقوبة البدنية في المؤسسات التعليمية. وبناءً على ذلك، أصدرت الحكومة تعميماً يحظر جميع أشكال العقوبة البدنية في جميع المؤسسات التعليمية^(٧٩).

٩٣- واستحدثت الحكومة رسمياً أول خط اتصال مجاني يعمل على مدار الساعة لمساعدة الأطفال، برقم "١٠٩٨"، لكي يقدم خدمة هاتفية مجانية للأطفال المتعرضين للعنف والإيذاء والاستغلال. وفي وقت سابق، في المرحلة التجريبية، تلقى خط المساعدة ٩٠٧ ٢٥ مكالمات في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦، وأوقف ١٥٢ عملية زواج للأطفال.

٩٤- وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، أُبلغ عن وقوع ٢٠٥ ١ أطفال ضحايا للعنف، كالقتل والاعتداء والاختطاف والاستغلال في إنتاج مواد إباحية والاتجار، وما إلى ذلك. ويبلغ عدد القضايا المتعلقة بممارسة العنف ضد الأطفال، التي لم يبت فيها بعد، ١٠٦٠ قضية. وبالإضافة إلى ذلك، تم في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ البت في ١٤٥ قضية اتجار بالأطفال، أُدين فيها ٣٦ متهماً [المرفق الثاني عشر]^(٨٠). وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، تلقى ٢٣٩ طفلاً خدمات المساعدة القانونية [المرفق السادس].

الحقوق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة

٩٥- تلتزم الحكومة بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب حياتهم. وتولي الحكومة أولوية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية الوطنية الرئيسية. وبناءً على ذلك، أدرجت الحكومة مسألة تنمية الأشخاص ذوي الإعاقة في خطتها الخمسية السابعة.

التدابير التشريعية

٩٦- سنت الحكومة قانون حقوق وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٣ ("قانون ذوي الإعاقة") بهدف إنفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦^(٨١). وينطوي قانون ذوي الإعاقة على ولاية واسعة لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة. وينص القانون، مثلاً، على تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقات المعترف بها قانوناً، وتخصيص مقاعد لذوي الإعاقة في وسائل المواصلات العامة، وحمايتهم من التمييز في عمليات القبول في المؤسسات التعليمية، وتيسير وصولهم إلى الأماكن العامة، وحظر أي نوع من التمييز القائم على أساس الإعاقة من جانب أي هيئة أو مؤسسة^(٨٢). ويعاقب القانون أيضاً على الأفعال/الإجراءات التي تعوق التمتع بتلك الحقوق^(٨٣).

٩٧- وأجري أول مسح من نوعه على نطاق البلد، بطرق الأبواب، بهدف تحديد وتسجيل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار "برنامج مسح وكشف الإعاقة" الذي أطلقته الحكومة في عام ٢٠١٢. وسُجل حتى الآن نحو ١ ٥٣٤ مليون شخص من ذوي الإعاقة.

الحصول على الموارد

٩٨- يحق للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على إعانة خاصة، ازدادت من ٣٠٠ تاكا إلى ٧٠٠ تاكا شهرياً. وفي السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، خصّصت الحكومة مبلغ ٦ ٩٣٠ مليون تاكا لدفع الإعانات الشهرية إلى ٨٢٥ ٠٠٠ شخص ذي إعاقة^(٨٤).

تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة

٩٩- يحظر قانون ذوي الإعاقة على المؤسسات التعليمية رفض التحاق أي شخص بها على أساس الإعاقة. ويحدد القانون أيضاً حصة خاصة لقبول الطلاب ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية.

١٠٠- ووضعت الحكومة برنامج التعليم المتكامل للطلاب ذوي الإعاقة البصرية في ٦٤ منطقة، وأنشأت مركزاً وطنياً لتدريب وإعادة تأهيل المتعلمين ذوي الإعاقة البصرية، وخمس مدارس للطلاب ذوي الإعاقة البصرية، ومؤسسة للأطفال ذوي الاضطراب الذهني، وثمان مدارس للطلاب ذوي الإعاقات السمعية والنطقية، ومركزاً لتوظيف وإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية، ومركزاً ريفياً لإعادة التأهيل، وستة مراكز لتدريب وإعادة تأهيل الأيتام وذوي الإعاقة [المرفق الثالث عشر]^(٨٥).

١٠١- ولمنع الانقطاع عن التعليم، وضعت الحكومة برنامج دفع أجور للأطفال ذوي الإعاقة. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، أذنت الحكومة بدفع مبلغ ٥٤٠,٤٨ مليون تاكا للطلاب ذوي الإعاقة.

الرعاية الصحية

١٠٢- يتاح لـ ٨٠.٠٠٠ طالب من ذوي الإعاقة الوصول السريع إلى خدمات الرعاية الصحية المجانية في جميع المستشفيات الحكومية. ويمكن لهؤلاء الطلاب أيضاً الاستفادة مجاناً من الخدمات العلاجية التي تقدمها ١٠٣ مراكز للخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة و ٣٢ شاحنة علاج متنقلة. واستفاد حتى الآن ٧٣٨ ٢٩٦ شخصاً من ذوي الإعاقة من الخدمات التي تقدمها مراكز الخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة، واستفاد ٢٥٣ ٢٣٨ شخصاً من ذوي الإعاقة من الخدمات التي تقدمها شاحنات العلاج المتنقلة. وقدمت الحكومة أيضاً أجهزة مساعدة إلى ٢٠ ٢٢٩ شخصاً من ذوي الإعاقة منذ عام ٢٠١٣^(٨٦).

الوصول إلى الخدمات العامة والعملية الانتخابية

١٠٣- خصصت الحكومة، في وظائف الدوائر الحكومية، حصة قدرها ١٠ في المائة لذوي الإعاقة في وظائف الفتتين الثالثة والرابعة، وحصة قدرها ١ في المائة في وظائف الفئة الأولى^(٨٧).

١٠٤- وينص الأمر المتعلق بتمثيل الشعب لعام ١٩٧٢ على تدابير خاصة تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في التصويت في الانتخابات. وتلزم القواعد المتعلقة بقوائم الناخبين لعام ٢٠١٢ فريق التسجيل بأن يسجل الشخص ذا الإعاقة كناخب في دائرة إقامته^(٨٨).

الحقوق الخاصة بالعمال المهاجرين

١٠٥- سنت الحكومة القانون المتعلق بالعمالة الخارجية والمهاجرين لعام ٢٠١٣ بهدف ضمان حقوق العمال المهاجرين وامتيازاتهم. ويلزم القانون بإبرام عقد عمل إجباري للعمال المهاجرين، ينص على أحكام وشروط الراتب والإقامة ومدة العقد والتعويض عن إصابات العمل أو الوفاة. ووقّعت وزارة رعاية المغتربين والعمالة الخارجية، حتى الآن، ١٤ مذكرة تفاهم/اتفاق عمل ثنائياً مع البلدان الرئيسية المستقبلة للعمال المهاجرين. غير أن عدم انضمام البلدان المستقبلة للعمال المهاجرين إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لا يزال يشكل التحدي الرئيسي أمام ضمان سلامة العمال المهاجرين في بلد المقصد.

تكلفة الهجرة

١٠٦- حددت الحكومة هدف تخفيض تكلفة الهجرة كإحدى أهم أولوياتها بعد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة (الغاية ١٠-٧). ولمنع الاستغلال من جانب الوسطاء، حددت وزارة رعاية المغتربين والعمالة الخارجية تكلفة الهجرة لـ ١٦ بلداً مستقبلاً للعمالة، هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وبروني، وروسيا، وسنغافورة، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، وماليزيا، ومصر، وملديف، والمملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، حددت تكلفة توظيف صفرية للعاملات المهاجرات الراغبات في العمل في الأردن والمملكة العربية السعودية^(٨٩).

١٠٧- وأنشأت الحكومة ٢٩ جناحاً لرعاية العمال في ٢٦ بعثة بنغلاديشية بالخارج من أجل رعاية مصالح العمال المهاجرين. وأنشئت أربعة مساكن آمنة للعاملات المهاجرات المستضعفات في كل من جدة والرياض والمدينة المنورة ومسقط. وعلاوة على ذلك، تقدم أجنحة رعاية العمال المساعدة القانونية للعمال المستضعفين.

١٠٨- وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تلقى ما مجموعه ٥١٦ ٧٤٢ عاملاً التدريب في ٧٠ مركزاً للتدريب التقني. وجرى توظيف ٦٢٨ ٧١٣ عاملاً منهم في الخارج. وإلى جانب ذلك، أنشئ ٢٧ مركزاً جديداً للتدريب التقني وخمسة معاهد للتكنولوجيا البحرية^(٩٠).

المسائل المواضيعية

ألف- معايير العمل

١٠٩- عدّلت الحكومة في عام ٢٠١٣، في سياق السعي إلى تحسين تنفيذ معايير العمل الدولية، قانون العمل لعام ٢٠٠٦، بهدف توفير المرونة في إجراءات تسجيل النقابات العمالية وتدابير السلامة والصحة المهنية. ووضعت قواعد العمل لعام ٢٠١٥ بهدف تكميل قانون العمل لعام ٢٠٠٦. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شكّل مجلس الأجور الذي عُهد إليه بأن يحدد، في خلال ستة أشهر، الحد الأدنى لأجور العمال في قطاع الملابس^(٩١).

هيئات تفتيش العمل

١١٠- رفعت الحكومة مستوى مديرية العمل لتصبح إدارة العمل، وزادت عدد موظفيها من ٧١٢ إلى ٩٢١ موظفاً. ورفعت الحكومة أيضاً مستوى مديرية تفتيش المصانع والمنشآت لتصبح إدارة تفتيش المصانع والمنشآت، وزادت عدد موظفيها من ٣١٤ إلى ٩٩٣ موظفاً. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تم تفتيش ٣٢ ٩٩٤ مصنعاً، وفُرضت عقوبات على ١ ٢٧٣ مصنعاً لمخالفتها القوانين^(٩٢).

الصحة والسلامة المهنيان

١١١- عقب حادث حريق مصنع "تازرين فاشون" وانحيار مصنع "رانا بلازا"، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية ثلاثية لتقييم معايير السلامة الهيكلية والكهربائية ومعايير الوقاية من الحريق في مصانع الملابس. وتم، عملاً بالمبادرة الوطنية وبالتعاون مع الجهات الموقعة على الاتفاق المتعلق بالحرائق وسلامة المباني، و"التحالف من أجل سلامة بنغلاديش"، تفتيش ما مجموعه ٣ ٧٨٠ مصنعاً للملابس.

١١٢ - وشُكلت، بموجب السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنتين لعام ٢٠١٣، وحدة للسلامة والصحة المهنتين تتألف من ١٦ عضواً يُعهد إليها بالإشراف على مسائل السلامة والصحة المهنتين في المصانع والمنشآت. وشُكل، تحت إشراف إدارة تفتيش المصانع والمنشآت، ما مجموعه ٩٧٦ لجنة للسلامة يُعهد إليها بضمان السلامة والصحة المهنتين. وفي الوقت نفسه، أنشأت إدارة تفتيش المصانع والمنشآت، في عام ٢٠١٧، خلية لتنسيق عمليات التأهيل، بغرض تيسير عمليات إصلاح المصانع التي لم تمثل امتثالاً كاملاً للوائح الصحة والسلامة. وسيتم إدراج ١٥٤٩ مصنعاً في عملية الإصلاح^(٩٣) في مرحلة أولى.

رعاية العاملات

١١٣ - أنشأت وزارة العمل والتشغيل ما مجموعه ٢٦٤ ٤ مركزاً للرعاية النهارية في مصانع ومنشآت مختلفة من أجل مساعدة العاملات. وينص قانون العمل على انضمام ١٠ في المائة من العاملات إلى اللجان التنفيذية للمصانع أو المنشآت التي تشكل فيها المرأة ٢٠ في المائة على الأقل من عدد العاملين بها^(٩٤).

حرية تكوين الجمعيات

١١٤ - عُدِّل قانون العمل لعام ٢٠٠٦ بهدف تيسير عملية تسجيل النقابات العمالية، وبخاصة في قطاع الملابس الجاهزة. وتعمل في الوقت الراهن ٨٠١٥ نقابة مسجلة و٢٠٢ اتحاد نقابي. وسُجلت ٥٠٠ نقابة عمالية جديدة في قطاع الملابس الجاهزة بعد تعديل القانون، وبذلك ازداد العدد الكلي للنقابات إلى ٦٥٢ نقابة^(٩٥). [المرفق الرابع عشر]

١١٥ - ووضعت الحكومة نظاماً لتسجيل النقابات عن طريق الإنترنت. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ورد ما مجموعه ١٨٩ طلباً على الإنترنت، استوفى ١٤٠ طلباً منها الشروط اللازمة.

١١٦ - وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، تم بشكل ودي حل ٦٤ شكوى تتعلق بممارسات العمل غير العادلة، من إجمالي ١١٢ شكوى، وأقيمت دعاوى جنائية بشأن ٣٩ شكوى، ولا تزال الشكاوى التسع المتبقية قيد التحقيق.

عمل الأطفال

١١٧ - تعهدت الحكومة بالقضاء على عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥. ويخلو قطاعا الملابس الجاهزة وإنتاج الجمبوري من عمل الأطفال. وقد حُظر عمل الأطفال في ٣٨ وظيفة خطيرة، وأبعد نحو ١٠٠٠٠٠ طفل عن الوظائف الخطرة وأُعيد تأهيلهم. وأُعد مشروع جديد لإعادة تأهيل ٦٠٠٠٠ طفل آخرين من الوظائف الخطرة. وأقيمت ١٤٥ قضية حتى الآن ضد مصانع ومنشآت مختلفة بسبب عمل الأطفال^(٩٦).

باء - الاتجار بالبشر

١١٨ - في سياق مكافحة الاتجار بالبشر والجرائم عبر الوطنية ذات الصلة، تنفذ الحكومة خطة عمل وطنية (للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧) لتحقيق خمسة أهداف، هي منع الاتجار بالبشر، وحماية الناجين، وتعزيز العدالة القانونية، وإقامة الشراكات، والرصد الفعال^(٩٧).

تدابير مكافحة الاتجار بالبشر

١١٩- بغية تكميل قانون منع وقمع الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٢، وضعت الحكومة لائحة منع وقمع الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٧، ولائحة هيئة قمع الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٧، ولائحة صندوق مكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٧^(٩٨). وعلى صعيد التنفيذ، أُنشئت خلايا للرصد في المقرات الرئيسية للشرطة وكذلك في ٦٤ منطقة. وأُنشئت في شعبة الأمن العام لجنة لرصد القضايا بهدف الإسراع بالبت في قضايا الاتجار بالبشر. وشكلت الحكومة أيضاً لجنة لمكافحة الاتجار في كل منطقة، تضم في عضويتها ممثلين للحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

١٢٠- وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وقع ما مجموعه ٥٢٠ ٧ شخصاً ضحية للاتجار، أمكن إنقاذ ٦٠٤٥ شخصاً منهم، وأقيمت ٤٨٧ ٣ دعوى ضد ١٤٥٠٠ متهم، واعتُقل ٥٧٠٠ شخص (المرفق الخامس عشر)^(٩٩). وأجرى حرس سواحل بنغلاديش ٣٦ ٥٦٣ عملية وفتشوا أكثر من ٢٣٤ ١٧٨ سفينة. وأقام حرس حدود بنغلاديش مواقع حدودية في منطقة كوكس بازار بهدف منع الاتجار بالبشر عن طريق البحر.

الدعم المقدم لضحايا الاتجار بالبشر

١٢١- اتخذت الحكومة خطوات لإعادة تأهيل ضحايا الاتجار، بالتعاون مع اليونيسيف. وتلقى ما مجموعه ٤٤٣ ٣ امرأة من الضحايا المشورة من أجل تحقيق الاستقرار النفسي، وذلك في المراكز/الخلايا الجامعة لمعالجة الأزمات^(١٠٠).

التوعية العامة بالاتجار بالبشر

١٢٢- نظمت الحكومة، بموجب خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، عدداً من برامج التوعية بالاتجار. وعُقد مؤتمران وطنيان وخمسة مؤتمرات على مستوى المحافظات بهدف تشجيع أنشطة لجان مكافحة الاتجار. ونظمت لجان مكافحة الاتجار اجتماعات في الساحات، وعروض أفلام، واجتماعات في الأسواق، وعروضاً وثائقية، وعمليات توزيع للنشرات والملصقات والكتيبات، وحملات للتوعية بمسألة الاتجار بالبشر في أندية المراهقين والشباب. ووُزِع أكثر من ٢٢٠٠ كتاب بشأن مكافحة الاتجار على جهات معنية مختلفة. وتقدم محطة إذاعة بنغلاديش بيتار برنامجاً حوارياً شهرياً بشأن الاتجار بالبشر^(١٠١) يجري بثه مباشرة عن طريق قناة تلفزيونية. واستُحدث تطبيق على الهواتف المحمولة باسم "Bidesh Jai" لتنبية المهاجرين الشباب المحتملين إلى مخاطر الهجرة غير الشرعية.

جيم- الفئات المهمشة اجتماعياً والفئات الضعيفة^(١٠٢)

١٢٣- بغية تمكين قطاعات المجتمع المحرومة (الداليت، والهاريجان، والبيدي، وعمال زراعة الشاي، ومغاييري الهوية الجنسانية، وما إلى ذلك) وإنهاء جميع أشكال التمييز ضدها، أعدت لجنة القانون مشروع قانون مكافحة التمييز لعام ٢٠١٤، وهو الآن قيد النظر الفعلي للحكومة^(١٠٣).

١٢٤- واعترفت الحكومة رسمياً، في عام ٢٠١٤، بهوية مغاييري الهوية الجنسانية على وجه التحديد. وفي ضوء هذا التطور، تتخذ لجنة الانتخابات إجراءات لتسجيل مغاييري الهوية الجنسانية في القوائم الانتخابية وفقاً لهويتهم الذاتية^(١٠٤).

دال - اللاجئون وملتمسو اللجوء^(١٠٥)

١٢٥- لم توقع بنغلاديش على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، ولكنها تؤوي منذ فترة طويلة اللاجئين الروهينغيا المشردين قسراً من ميانمار وتحترم تماماً نظام الحماية الدولية. وفتحت بنغلاديش في الآونة الأخيرة حدودها لأكثر من مليون شخص فروا من "التطهير الإثني" في ميانمار. وقد عبر الحدود، منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، نحو ٧٠٠ ٠٠٠ شخص من رعايا ميانمار المشردين قسراً واحتموا ببنغلاديش. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش في بنغلاديش منذ ثلاثة عقود نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من رعايا ميانمار غير المسجلين.

١٢٦- وخصصت الحكومة أرضاً مساحتها ٧٠٧ ٤ فدادين، منها مناطق غابات، لإقامة دور لإيواء الروهينغيا. وتوفر الحكومة لهم أيضاً الغذاء والرعاية الطبية ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع والخدمات الأساسية الأخرى. ولضمان سلاسة توزيع مواد الإغاثة، وللمحافظة على أمن الروهينغيا، أنشئ ١١ مركز مراقبة إضافياً تابعاً للشرطة، ونُشر أكثر من ١ ٢٠٠ موظف مكلف بإنفاذ القانون و١ ٧٠٠ جندي في مدينة كوكس بازار. وتنشئ الحكومة أيضاً طرقاً وهياكل أساسية أخرى في منطقة كوكس بازار لتيسير وصول المساعدة الإنسانية إلى الروهينغيا في الوقت المناسب. وتجري الحكومة عمليات تسجيل بيومترى لجميع أفراد الروهينغيا المشردين المقيمين في بنغلاديش، وتعتمز إصدار وثائق هوية لأطفال الروهينغيا المولودين في بنغلاديش. وتتيح الحكومة لجميع الشركاء الدوليين والوكالات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، فرصة كاملة للعمل في مدينة كوكس بازار وتقديم الدعم إلى أفراد الروهينغيا.

١٢٧- وتعي الحكومة حقوق الروهينغيا، لا سيما الحق في العودة الآمنة والكرمة والطوعية إلى أوطانهم في ميانمار. ولتحقيق هذه الغاية، أجرت الحكومة ترتيبات ثنائية مع ميانمار بشأن عودة المشردين. وإذ تضع في اعتبارها ضرورة توافر ظروف معينة للعودة الآمنة، بحثت بنغلاديش إدراج عناصر العودة الطوعية وعدم التجريم وأسباب المعيشة وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، وعناصر عالمية أخرى لحقوق الإنسان، في الترتيبات الثنائية المتعلقة بالعودة، وأشركت وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما مفوضية شؤون اللاجئين في ترتيب عملية العودة.

١٢٨- وتشاركت الحكومة على نحو بنّاء مع الأمم المتحدة وكيانات حقوق الإنسان والكيانات غير الحكومية الدولية الأخرى في تهيئة بيئة مؤاتية في ميانمار. وبادرت الحكومة إلى اعتماد القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبادرت الحكومة أيضاً إلى الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان للمسلمين الروهينغيا والأقليات الأخرى في ولاية راخين في ميانمار في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهي الدورة التي أسفرت عن اعتماد قرار بشأن حالة حقوق الإنسان للمسلمين الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار.

هاء - مسائل أخرى

البيئة وتغير المناخ^(١٠٦)

١٢٩- اعتمدت الحكومة سياسة "التوقف عن طرح النفايات" بهدف الحد من تلوث الأنهار ومستودعات المياه من جراء صناعات الجلود، ونقلت المدابغ من المناطق السكنية في داكا إلى المنطقة الصناعية. وسعيًا إلى الحد من الخطر الصحي، ألزم قانون حفظ البيئة لعام ١٩٩٥، باتخاذ التدابير الضرورية لمكافحة التلوث الناشئ عن العمليات الصناعية. وفي السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، أنشئت ١١٥١ محطة لمعالجة النفايات السائلة، بالإضافة إلى ١٨١ محطة أخرى يجري إنشاؤها في القطاع الصناعي^(١٠٧).

١٣٠- وباعتبار بنغلاديش واحدة من أكثر البلدان تعرضاً لآثار تغير المناخ، تلتزم الحكومة بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس المتعلق بالمناخ لعام ٢٠١٥. وكانت الحكومة هي المقدم الرئيسي للقرار السنوي بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ وحماية الأسرة في مجلس حقوق الإنسان. وتشجع الحكومة أيضاً مفهوم العدل المناخي في جميع الخطابات الدولية المتعلقة بتغير المناخ. وعلى الصعيد المحلي، اعتمدت الحكومة استراتيجية وخطة عمل تغير المناخ في بنغلاديش لعام ٢٠٠٩، التي تتضمن برامج عاجلة وقصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل. ويُنفذ عدد من المشاريع من أجل التصدي لتحديات تغير المناخ في بنغلاديش. [المرفق السادس عشر]

التثقيف في مجال حقوق الإنسان^(١٠٨)

١٣١- تقدم لجنة بنغلاديش الوطنية لحقوق الإنسان التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى أجهزة إنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، أعدت اللجنة دليلاً تدريبيًا. وأدرجت كلية الشرطة دورات بشأن حقوق الإنسان في منهجها التدريبي لضباط الشرطة المبتدئين والكبار، وكذلك لموظفي السجون وأفراد دوائر الإطفاء والدفاع المدني، وأفراد إدارة مكافحة المخدرات، وغيرهم.

١٣٢- وتنظم مديرية الاتصال الجماهيري برامج وحملات منتظمة في صفوف الجماهير بهدف التوعية بمسائل الإرهاب، وزواج الأطفال، ومضايقة الإناث، وتعاطي المخدرات، والفساد، والنظافة الصحية، والاتجار بالبشر، وما إلى ذلك. وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، نفذت مديرية الاتصال الجماهيري ٦٧ ٦٨٦ عرضاً للأفلام، و١٦ ٩٦٤ حفلاً موسيقيًا، و٩ ٥٨٤ اجتماعاً مجتمعياً، و١٠٤ معارض للأطفال، و٤٥ ٦٣٠ عرضاً في الشوارع بهدف توعية الجمهور.

١٣٣- وأطلقت الحكومة، في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، خط اتصال مجانياً للمساعدة الطارئة، برقم "٩٩٩"، لتقديم المساعدة العاجلة. وتلقى هذا الخط، حتى نهاية كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٨، ما مجموعه ٤٥٠ ٠٠٠ مكالمة، وقُدمت خدمات استجابة لـ ١٢ ٠٠٠ مكالمة. وكانت سائر المكالمات لغرض تلقي معلومات.

التعاون الدولي^(١٠٩)

١٣٤- تتفق الحكومة في الشراكة والتعاون من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان وممارستها داخل حدودها الوطنية وخارجها. ولا تزال الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى العاملة في مجال حقوق الإنسان تُعدُّ الشريك الأكثر موثوقية لبنغلاديش في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق

الإنسان. وتشجع الحكومة على تبادل الخبرات والأفكار المتعلقة بحماية حقوق الإنسان مع شركائها على الصعيد الثنائي في إطار الحوارات والمشاورات العادية. وتتعاون الحكومة أيضاً مع شركائها الإنمائيين على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة واللجوء إلى العدالة وسيادة القانون. ويُدرج التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في العديد من ترتيبات التعاون الثنائي بين بنغلاديش والبلدان الشريكة لها.

خامساً - التعهدات المستقبلية

١٣٥- تعتزم بنغلاديش القيام بما يلي، عملاً بالتزامها بعملية الاستعراض الدوري الشامل:

- مواصلة إيواء رعايا ميانمار المشردين قسراً إلى حين عودتهم الطوعية إلى وطنهم بأمان وأمن وكرامة؛
- مواصلة سن تشريعات وطنية لتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، التي هي طرف فيها؛
- مواصلة تعزيز المؤسسات الوطنية التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والإدارة الرشيدة وسيادة القانون؛
- مواصلة إشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، على نحو كامل، في تعزيز حقوق الإنسان على جميع المستويات؛
- مواصلة خططها للتنمية المناصرة للشعب، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال وذوي الإعاقة وقطاعات المجتمع الضعيفة الأخرى؛
- مواصلة تشجيع الدبلوماسية الإنسانية والمشاركة في الخطاب العالمي المتعلق بتغير المناخ والهجرة والتشرد؛
- مواصلة تشجيع "ثقافة السلام"، ودعم التدابير الجماعية المناهضة للعنصرية وكرهية الأجانب وكرهية الإسلام، وحماية الضحايا من هذه الجرائم؛
- مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وآلياتها الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، ومع الشركاء الدوليين، من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في بنغلاديش، وكذلك تعزيز حقوق الإنسان في كل مكان.

Notes

¹ Recommendation No: 129.39 (Sierra Leone).

² Recommendation No: 129.47 (Uzbekistan).

³ Recommendation Nos: 129.29 (Somalia).

⁴ Recommendation No: 129.45 (Djibouti).

⁵ Recommendation No: 129.50 (Portugal).

⁶ Recommendation Nos: 129.48 (Sierra Leone), 129.48 (Peru), 129.48 (Turkmenistan), 129.49 (Slovenia), 129.49 (Ukraine), 129.49 (Zimbabwe), 129.50 (Republic of Korea).

⁷ Recommendation Nos: 129.51 (State of Palestine).

⁸ Recommendation Nos: 129.1 (Slovakia), 129.1 (Maldives), 129.2 (Peru), 129.2 (Argentina), 129.3 (Sierra Leone), 130.1 (Portugal), 130.2 (Maldives, Germany, Chile, Czech Republic, Costa Rica & Sweden), 130.3 (Hungary & Tunisia), 130.4 (Uruguay), 130.5 (Mexico), 130.6 (Denmark), 130.7 (Austria).

- ⁹ Recommendation Nos: 130.8 (Finland, Austria & Denmark), 130.9 (Sweden & Germany), 130.14 (Australia).
- ¹⁰ Recommendation Nos: 129.30 (Jordan), 129.32 (Sudan).
- ¹¹ Recommendation No: 129.32 (Sudan).
- ¹² Recommendation No: 129.26 (South Africa).
- ¹³ Recommendation No: 129.25 (Botswana).
- ¹⁴ Recommendation No: 129.159 (Turkey).
- ¹⁵ Recommendation No: 129.27 (Ecuador).
- ¹⁶ Recommendation No: 129.34 (Azerbaijan).
- ¹⁷ Recommendation Nos: 129.4 (Nicaragua), 129.5 (Maldives).
- ¹⁸ Recommendation No: 129.78 (Vietnam).
- ¹⁹ Recommendation Nos: 130.11 (Tunisia), 130.11 (Latvia).
- ²⁰ Recommendation No: 129.74 (Spain).
- ²¹ Recommendation Nos: 129.73 (France), 129.74 (Czech Republic).
- ²² Recommendation No: 129.67 (Egypt).
- ²³ Recommendation No: 129.15 (Sri Lanka).
- ²⁴ Recommendation Nos: 129.33 (Indonesia), 129.68 (Netherlands), 129.75 (UK), 129.76 (USA), 129.79 (Cyprus), 129.80 (Switzerland), 129.81 (Singapore), 129.83 (Germany), 129.84 (Sweden).
- ²⁵ Recommendation No: 129.14 (Chad).
- ²⁶ Recommendation No: 129.102 (Russian Federation).
- ²⁷ Recommendation Nos: 129.72 (Norway), 129.77 (Austria).
- ²⁸ Recommendation Nos: 129.101 (Norway), 129.103 (Canada).
- ²⁹ Recommendation No: 129.104 (Norway).
- ³⁰ Recommendation No: 129.35 (South Africa).
- ³¹ Recommendation Nos: 129.115 (China), 129.119 (Malaysia), 129.160 (Bhutan), 129.162 (Saudi Arabia), 129.163 (Lebanon).
- ³² Recommendation Nos: 129.35 (South Africa), 129.36 (Zimbabwe).
- ³³ Recommendation Nos: 129.118 (Nigeria), 129.121 (Bhutan), 129.122 (Saudi Arabia), 129.123 (Iraq), 129.126 (Cambodia), 129.161 (Nepal).
- ³⁴ Recommendation Nos: 129.96 (Egypt), 129.97 (Russian Federation).
- ³⁵ Recommendation No: 129.97 (Russian Federation).
- ³⁶ Recommendation Nos: 129.116 (United Arab Emirates), 129.120 (Iran), 129.125 (Venezuela).
- ³⁷ Recommendation No: 129.127 (Holy See).
- ³⁸ Recommendation No: 129.129 (Egypt).
- ³⁹ Recommendation No: 129.124 (Venezuela).
- ⁴⁰ Recommendation No: 129.130 (South Africa).
- ⁴¹ Recommendation No: 129.97 (Russian Federation).
- ⁴² Recommendation No: 129.128 (Sierra Leone).
- ⁴³ Recommendation Nos: 129.138 (Cuba), 129.139 (Pakistan), 129.140 (Uzbekistan), 129.141 (China).
- ⁴⁴ Recommendation Nos: 129.133 (Brunei Darussalam), 129.134 (Ireland), 129.136 (Afghanistan & Cuba), 129.137 (Bahrain).
- ⁴⁵ Recommendation Nos: 129.133 (Brunei Darussalam), 129.136 (Somalia & Cuba).
- ⁴⁶ Recommendation No: 129.135 (Holy See).
- ⁴⁷ Recommendation No: 129.135 (Holy See).
- ⁴⁸ Recommendation No: 129.131 (Thailand).
- ⁴⁹ Recommendation No: 129.143 (Algeria).
- ⁵⁰ Recommendation Nos: 129.138 (Cuba), 129.139 (Pakistan), 129.140 (Uzbekistan), 129.141 (China).
- ⁵¹ Recommendation No: 129.142 (Italy).
- ⁵² Recommendation No: 129.5 (Maldives).
- ⁵³ Recommendation Nos: 129.68 (Netherlands), 129.82 (Czech Republic), 129.85 (Costa Rica).
- ⁵⁴ Recommendation Nos: 129.151 (Djibouti), 129.152 (Nicaragua), 130.22 (Switzerland).
- ⁵⁵ Recommendation No: 129.153 (Australia & Ecuador).
- ⁵⁶ Recommendation Nos: 129.93 (Austria), 129.98 (Slovakia), 129.100 (Japan).
- ⁵⁷ Recommendation No: 129.99 (Canada).
- ⁵⁸ Recommendation Nos: 129.63 (Djibouti), 129.64 (Morocco), 129.65 (Afghanistan).
- ⁵⁹ Recommendation Nos: 129.56 (Guatemala), 129.58 (Rwanda).
- ⁶⁰ Recommendation Nos: 129.7 (Qatar), 129.57 (Côte d'Ivoire).
- ⁶¹ Recommendation Nos: 129.8 (Moldova), 129.10 (Uruguay), 129.70 (Finland), 129.86 (Uruguay).
- ⁶² Recommendation Nos: 129.69 (Republic of Korea), 129.88 (Senegal).
- ⁶³ Recommendation No: 129.62 (Côte d'Ivoire).
- ⁶⁴ Recommendation No: 129.87 (Japan).

- 65 Recommendation Nos: 129.90 (Canada), 129.31 (Switzerland).
- 66 Recommendation Nos: 129.9 (France), 129.10 (Uruguay), 129.11 (Indonesia).
- 67 Recommendation Nos: 129.8 (Moldova), 129.10 (Uruguay), 129.92 (Pakistan).
- 68 Recommendation Nos: 129.38 (Brazil), 129.70 (Finland), 129.89 (Spain), 129.91 (Netherlands).
- 69 Recommendation Nos: 129.41 (Cambodia), 129.59 (Russian Federation), 129.60 (Nepal), 129.61 (Sudan), 129.66 (Bolivia) (Romania), (State of Palestine).
- 70 Recommendation Nos: 129.106 (Algeria), 129.105 (Nicaragua).
- 71 Recommendation Nos: 129.41 (Cambodia), 129.63 (Djibouti), 129.64 (Morocco), 129.60 (Nepal).
- 72 Recommendation Nos: 129.4 (Nicaragua), 129.64 (Morocco), 129.65 (Afghanistan).
- 73 Recommendation No: 129.40 (Jordan).
- 74 Recommendation No: 129.94 (Austria).
- 75 Recommendation No: 129.28 (Algeria).
- 76 Recommendation No: 129.95 (Uruguay).
- 77 Recommendation No: 129.117 (Vietnam).
- 78 Recommendation Nos: 129.71 (Pakistan), 129.88 (Senegal).
- 79 Recommendation No: 130.19 (Portugal).
- 80 Recommendation Nos: 129.88 (Senegal), 129.18 (Kyrgyzstan), 129.19 (Moldova).
- 81 Recommendation Nos: 129.5 (Maldives), 129.6 (Tunisia), 129.22 (Mexico), 129.145 (Brazil), 129.148 (Kyrgyzstan).
- 82 Recommendation No: 129.64 (Morocco).
- 83 Recommendation Nos: 129.23 (Slovakia), 129.64 (Morocco).
- 84 Recommendation Nos: 129.117 (Vietnam), 129.149 (Senegal).
- 85 Recommendation No: 129.146 (Iran).
- 86 Recommendation No: 129.147 (Oman).
- 87 Recommendation Nos: 129.6 (Tunisia), 129.23 (Slovakia).
- 88 Recommendation No: 129.150 (Venezuela).
- 89 Recommendation No: 129.154 (Philippines).
- 90 Recommendation No: 129.154 (Philippines).
- 91 Recommendation No: 130.21 (Mauritania).
- 92 Recommendation Nos: 129.108 (Mexico), 129.110 (Ireland).
- 93 Recommendation Nos: 129.21 (Germany), 129.107 (Turkey), 129.111 (Yemen), 129.112 (Italy), 129.113 (USA), 129.114 (Sri Lanka).
- 94 Recommendation No: 129.107 (Turkey).
- 95 Recommendation Nos: 129.109 (France), 129.112 (Italy), 129.21 (Germany).
- 96 Recommendation No: 129.108 (Mexico).
- 97 Recommendation No: 129.12 (Azerbaijan).
- 98 Recommendation No: 129.12 (Azerbaijan).
- 99 Recommendation Nos: 129.13 (Nigeria), 129.14 (Chad), 129.16 (Bahrain), 129.17 (Afghanistan), 129.52 (Belarus).
- 100 Recommendation Nos: 129.20 (Singapore), 129.37 (Venezuela).
- 101 Recommendation Nos: 129.16 (Bahrain), 129.17 (Afghanistan).
- 102 Recommendation No: 129.61 (Sudan).
- 103 Recommendation Nos: 129.24 (Ecuador), 129.61 (Sudan), 129.60 (Nepal), 130.15 (Slovenia), 130.23 (Holy See).
- 104 Recommendation No: 129.41 (Cambodia).
- 105 Recommendation Nos: 129.155 (France), 129.156 (Spain), 129.157 (Canada), 129.158 (Argentina).
- 106 Recommendation No: 129.164 (Bolivia).
- 107 Recommendation No: 129.132 (Iran).
- 108 Recommendation Nos: 129.42 (Morocco), 129.43 (Lebanon), 129.44 (Peru), 129.46 (Malaysia), 129.54 (Somalia), 129.144 (Thailand).
- 109 Recommendation Nos: 129.53 (Turkmenistan), 129.55 (Turkmenistan).